سواسية

العدد ٦٦

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان ٩ شارع رستم - جاردن سيتي - الدور العاشر شقة ٥٠- القاهرة
تليفون: ٧٩٥١١١٢-٧٩٦٢٥١٤
فاكس: ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
أحمد زكي عثمان
رجب سعد
سيد اسماعيل ضيف الله
فاطمة إمام
محي الدين سعيد

الجمع الالكتروني
هشام السيد

غلاف وتصميم
أيمن حسين

المدير
بهي الدين حسن

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

منسق البرامج
معتز الفجيري

في هذا العدد

١ انتخابات غير نزيهة.. لكنها كاشفة للحقيقة
لا تبرهن الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا في مصر على توافر إرادة سياسية حقيقية من قبل الحكومة وحزبها للدفع باتجاه إصلاح ديمقراطي شامل.. حول نتائج هذه الانتخابات، ومسار مراحلها الثلاث، يتناول عصام الدين حسن ما كشفت عنه الانتخابات من حقائق.

٥ توظيف المال العام في دعم الحزب الحاكم دليل إضافي على عدم النزاهة
ذلك ما يؤكده تقرير المرصد الإعلامي بمركز القاهرة عن تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية المصرية. ويرصد التقرير العديد من المؤشرات حول الأداء الإعلامي للصحف القومية والصحف المستقلة، ووسائل الإعلام المرئية.

٨ دور المثقفين العرب في إعاقة التحول الديمقراطي
إلى أي مدى أسهم المثقفون العرب في صناعة الاستبداد وتكريسه. وهل يمكن الحديث عن دور فاعل للمثقفين في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي من دون إجراء مراجعات فكرية وامتلاك شجاعة النقد الذاتي؟ هذه الأسئلة وغيرها حاول أن يجيب عنها عدد من المفكرين والمثقفين البارزين من سوريا ومصر عبر الندوة التي نظمها مركز القاهرة حول دور المثقفين في التحول الديمقراطي.

١٠ إعلان دمشق هل يصلح مدخلا للتغيير في سوريا؟
إعلان دمشق للتغيير الوطني والديمقراطي الذي تبنته ووقعه عديد من مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية والحزبية في سوريا، كان ولا يزال مثارا للجدل بين أطياف المجتمع السوري الذي تتطلع رموزه وفعالياته لإنقاذ البلاد من قبضة الدولة الأمنية ولبناء الدولة الحديثة المرتكزة على دستور ديمقراطي وقوانين عصرية تعلي من شأن التعددية والتداول السلمي للسلطة وتكرس مبدأ المواطنة.

١٤ "بيوت خبرة" عربية لممارسة التعذيب
لا تزال الحكومات العربية تتجاهل كافة التقارير حول التعذيب وسوء المعاملة داخل سجونها إلى الحد الذي يمكن معه القول إن هذه الحكومات أصبحت بمثابة "بيت خبرة" في ممارسة التعذيب وهو ما استدعى من الإدارة الأمريكية تسليم بعض المعتقلين لديها بتهمة الإرهاب للتعذيب في "بيوت الخبرة" العربية، ذلك ما يؤكده التقرير الأول حول أوضاع السجون في العالم العربي من خلال دراسة وضعية السجون في ٩ بلدان عربية.

١٨ الحكومات العربية تتعمد إفشال منتدى المستقبل
تقرير إخباري يلقي الضوء على مواقف الحكومات العربية في الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل الذي عقد بالعاصمة البحرينية كما يعرض كذلك لمواقف وفود منظمات المجتمع المدني خلال هذا الاجتماع وخلال الاجتماع التحضيري الذي عقد بالعاصمة القطرية قبيل بدء أعمال منتدى المستقبل.

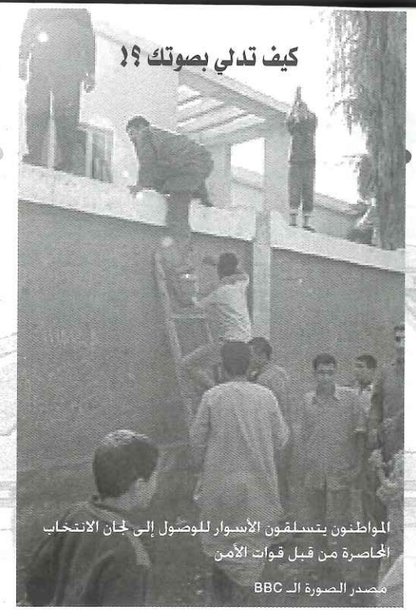

المواطنون يتسلقون الأسوار للوصول إلى لجان الانتخاب المحاصرة من قبل قوات الأمن
مصدر الصورة الـ BBC

انتخابات غير نزيهة.. لكنها كاشفة للحقيقة

عصام الدين محمد حسن

لا تبرهن الانتخابات البرلمانية -التي أجريت على ثلاث مراحل وانتهت جولتها الأخيرة في السابع من ديسمبر- على توافر إرادة سياسية جادة من قبل الحكومة وحزبها للدفع باتجاه إصلاح ديمقراطي شامل كان ولا يزال تطلعا مشروعا للمصريين.

أقول ذلك على الرغم مما انتهت إليه الانتخابات من نتائج بدت مفاجئة للجميع، وعلى الأخص فيما يتعلق بالخسارة الهائلة التي منى بها الحزب الحاكم والمتمثلة فعليا في إخفاق ٦٦٪ من مرشحيه الذين شملتهم قوائمه المعلنة.. وهي خسارة لا يخفف من وطأتها مسارعة الحزب -مثلما حدث في انتخابات ٢٠٠٠- في ضم من اجتازوا هذه الانتخابات بنجاح من مطاريد الحزب والمنشقين عليه ممن خرقوا الالتزام الحزبي وقرروا خوض الانتخابات كمستقلين في مواجهة المرشحين الرسميين للحزب. ومن دون هذا المسلك لم يكن الحزب الحاكم ليتمكن من أن يرفع نسبة مقاعده بالبرلمان من ٣٤٪ تقريبا -قبل الضم- إلى ٧٣٪ بعد تنحية الاعتبارات الأخلاقية وقواعد الالتزام الحزبي جانبا.

أقول ذلك أيضا على الرغم مما كشفت عنه النتائج من نجاح بطعم الاكتساح حققته جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة قانونا"، والتي نجح مرشحوها في حصد ٨٨ مقعدا تشكل نحو ٢٠٪ من مقاعد البرلمان، وكان من المرجح أن تحصل على مزيد من المقاعد لولا إجراءات الفرز التي اتسمت في عدد من الدوائر بغياب الشفافية والتضارب بين النتائج المعلنة من جانب القضاة، والنتائج النهائية الرسمية، ولولا شراسة التدخل الأمني للحيلولة دون إدلاء الناخبين بأصواتهم وبخاصة في المرحلة الثالثة من العملية الانتخابية التي جاءت على النقيض تماما من المرحلة الأولى.

لقد بدا الأمر منذ اللحظة الأولى لانطلاق الانتخابات أن الحكومة يدها مغلولة إلى حد بعيد عن استخدام الأساليب العتيقة ذاتها التي اعتادتها في التزوير الفج لمجمل الانتخابات السابقة، وأنها مدفوعة بدرجة أو بأخرى لمسايرة الضغوط الواقعة عليها بفعل تزايد الطلب على الإصلاح في الداخل وتزايد مظاهر الحراك السياسي الداخلي أيضا، فضلا على الحاجة إلى بث رسائل للمجتمع الدولي توحي بالاستجابة للضغوط الخارجية من أجل إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

وربما جاز القول -على الأقل- حتى انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات- إن الحكومة نجحت في إعطاء انطباعات إيجابية حول مسار العملية الانتخابية لدى الرأي العام في الداخل ولدى المجتمع الدولي أيضا، فإلى جانب استخدام صناديق الاقتراع الشفافة والحبر الفوسفوري والسماح رسميا لمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات، فإن المرحلة الأولى شهدت أقل قدر من التدخلات الخشنة سواء للتأثير على القضاة أو للتأثير على الناخبين، وأظهرت فيها أجهزة الأمن قدرا عاليا من الحياد، وإن بدا سلبيا في مواجهة بعض المشاحنات بين أنصار المرشحين أو في التغاضي عن جرائم شراء الأصوات التي انخرط فيها غالبية المرشحين ولم تكن حكرا فقط على الحزب الوطني ورجال أعماله.

التزوير الناعم

وربما جاز القول أيضا إن الحزب والحكومة راهنا في المرحلة الأولى على التحكم في مسار العملية الانتخابية عبر وسائل أخرى أقل فجاجة في مقدمتها التلاعب بجداول قيد الناخبين والقيد الجماعي -بالمخالفة للقانون- لآلاف الأسماء في دوائر بعينها، وإرباك المرشحين والناخبين وربما القضاة أيضا من خلال تعدد القوائم الرسمية للناخبين في الدائرة الواحدة واختلاف بياناتها من قائمة إلى أخرى ومن جولة إلى أخرى، وعدم الاعتداد -في عدد غير قليل من الدوائر- بأحكام القضاء الإداري التي قضت ببطلان إجراءات القيد الجماعي أو بتعديل صفة بعض المرشحين، فضلا عن إطلاق العنان لتوظيف المال على أوسع نطاق في الرشاوى الانتخابية وفي شراء أصوات الناخبين وإفساد ذمة الأمة بأسرها، جنبا إلى جنب مع مختلف أشكال الدعم العلني لمرشحي الحزب الحاكم من قبل الحكومة وأجهزة الحكم المحلي في ظل حالة الاندماج الكامل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة المصرية.

غير أن نتائج المرحلة الأولى جاءت كاشفة

لنزوع الناخبين إلى التصويت العقابي للحزب الحاكم، أو التصويت الذي تحركه العاطفة الدينية، أو التصويت لمن يدفع أكثر. كما أظهرت التفوق الواضح لجماعة الإخوان المسلمين تنظيميا وتعبويا ونجاحهم في ابتزاز المشاعر الدينية واستثمار حالة الفراغ السياسي الهائل في الشارع المصري بفعل العجز المطلق للأحزاب السياسية الرسمية عن شغل هذا الفراغ، بما في ذلك الحزب الحاكم الذي يتحمل المسئولية الأكبر عن الفراغ الناجم عبر نحو ثلاثة عقود من الخنق المنظم للأحزاب السياسية.

وبات على الحكومة وحزبها في المراحل التالية، العمل بطريقة مختلفة حفاظا على الهيبة وضمانا لتحقيق أغلبية مريحة في البرلمان، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن النتائج الفعلية وضعت المرشحين الرسميين للحزب الحاكم في المرتبة الثانية أو حتى الثالثة بعد المرشحين، سواء من مطاريد الحزب الحاكم أو من جماعة الإخوان المسلمين.

ساحة حرب

ونتيجة لذلك تصاعدت بشكل بارز التدخلات المفضوحة في المرحلتين الثانية والثالثة، وتحولت العديد من الدوائر إلى ساحات للقتال بعد استدعاء فرق البلطجة المأجورة لترويع الناخبين والاعتداء على أنصار المرشحين الخصوم ومداهمة مقار عدد واسع من اللجان الانتخابية تحت سمع وبصر الشرطة. واتسعت دائرة الاعتقالات وبخاصة في أوساط أنصار الإخوان المسلمين، وفي الوقت ذاته حولت قوات الأمن فضاء المقار الانتخابية والطرق المؤدية إليها في عدد غير قليل من الدوائر إلى ما يشبه الثكنات العسكرية التي تعذر على الناخبين الاقتراب منها في محاولة لمنع الناخبين من التصويت وبخاصة في الدوائر التي يحظى فيها الإخوان المسلمون أو غيرهم من مرشحي المعارضة والمستقلين بكتلة تصويتية مؤيدة لهم. الأمر الذي فاقم من أعمال العنف والبلطجة المتبادلة، واقترن ذلك باستخدام قوات الأمن للقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، ووصل الأمر في الجولة الأخيرة على وجه الخصوص إلى حد إغلاق العديد من اللجان الانتخابية جزئيا أو كليا، وفرض حظر التجول بصورة غير رسمية من خلال الحصار الكامل لعشرات من القرى التي شهدت قيام قوات الأمن باعتلاء أسطح المنازل وإطلاق الأعيرة النارية لترويع الناخبين وإجبارهم على البقاء في منازلهم.

لقد كشفت الانتخابات البرلمانية بكل ما أحاط بها من خروقات جسيمة عن زيف الخطاب الإصلاحي للحكومة وحزبها وقدمت دليلا إضافيا على العداء الأصيل لقيم الشراكة السياسية ولفرص التداول السلمي للسلطة عبر الاحتكام لصناديق الاقتراع في انتخابات يكفل فيها للمواطن أن يدلي بصوته بحرية وأمان من دون ترويع أو قتل.

وأظهرت كذلك الكثير من أوجه القصور المتعددة في بنية القوانين المنظمة للانتخابات، وبخاصة فيما يتعلق بغياب آليات وتدابير قانونية لمواجهة الجرائم الانتخابية، على وجه الخصوص فيما يتعلق باستخدام المال بصورة غير مسبوقة، سواء في الحملات الانتخابية وفي شراء الأصوات أو حتى في إشعال أعمال العنف والبلطجة التي امتد نطاقها إلى الدوائر الحضرية والمدن الكبرى، بعد أن كانت محصورة في دوائر الصعيد والأرياف التي تتحكم فيها العصبيات والنفوذ العائلي.

والأهم أيضا أنها أظهرت بؤس التعديلات التي أدخلت على قانون مباشرة الحقوق السياسية والتي تجاهلت كل المطالب الداعية لأن يوكل تنظيم الانتخابات إلى هيئة قضائية منتخبة من قبل الجمعيات العمومية للمحاكم المصرية، حيث انتصرت الأغلبية الكاسحة للحكومة في البرلمان لأن تصبح اللجنة العليا للانتخابات أقرب لجهاز ملحق بالسلطة التنفيذية يترأسه وزير العدل عضو السلطة التنفيذية ويضم في عضويته ممثلا لوزارة الداخلية، وستة أعضاء يعينهم مجلسا الشعب والشورى اللذان يخضعان بدورهما لهيمنة الحزب الحاكم، وتنحصر فيه عضوية القضاة على ثلاثة قضاة يختارهم مجلس القضاء الأعلى الذي يتشكل أصلا بالتعيين.

ولم يكن غريبا في هذا الإطار أن يظهر أداء اللجنة العليا للانتخابات سلبية تكاد تكون مطلقة في التصدي لمختلف الانتهاكات والجرائم الانتخابية، وفي توفير الحماية للناخبين أو للقضاة الذين لم تجد صرخاتهم نفعا ولم يجدوا بدأ من الاستغاثة والمطالبة حتى بتدخل القوات المسلحة!!

جمع بين أصفار

أما أحزاب المعارضة السياسية فقد كانت الخاسر الأكبر، بل ربما جاز القول إن الانتخابات شكلت الإعلان الرسمي لاحتضارها. حيث لم تتحصل سوى على ١٢ مقعداً بينهم ٦ لحزب الوفد، و٢ لحزب التجمع، و٢ لحزب الكرامة تحت التأسيس، وواحد لكل من حزب الأحرار وحزب الغد، وذلك على الرغم من انخراط أحزاب المعارضة مع بعض الحركات الاجتماعية الجديدة فيما عرف باسم "الجبهة الوطنية للتغيير"، والتي اعتبرت من قبل بعض المراقبين بمثابة جمع بين أصفار بفعل ما آلت إليه الحياة الحزبية والسياسية من تهميش عبر ثلاثة عقود من الولادة القيصرية المشوهة للأحزاب من رحم الاتحاد الاشتراكي، واستمرار القوانين الجائمة على الحريات والحراك المجتمعي وخضوع الأحزاب مجتمعة لإملاءات الحزب الحاكم والارتضاء باللعب في إطار الهوامش المحددة سلفا، والعزوف عن تخطي الحواجز والأسوار التي تعوق ارتباطها بمجتمعها.

وإذا ما اكتفت أحزاب المعارضة الرئيسية بتحميل الحزب الحاكم والدولة مسئولية هذه النتائج، فإنها تفقد الأمل الأخير في إنقاذها من حالة الموت الإكلينيكي التي تعيشها. فالحاجة باتت ملحة من جانب أحزاب المعارضة الكبرى -إذا جاز التعبير- لمراجعة عميقة لأساليب عملها وتوجهاتها ومعالجة أوجه الخلل الفادح في بنائها الداخلي ولوائحها وتقييم أداء هيئاتها القيادية وما يقتضيه ذلك من ضرورات التغيير والدفع بدماء جديدة على أسس ديمقراطية.

وأخيرا فإن نتائج الانتخابات قد وجهت عمليا ضربة قاصمة للأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم، واختفت فيها تماما السياسة والبرامج السياسية لصالح طغيان المال، والشعارات الدينية، والبلطجة والعنف المؤسسي أو المأجور، وحملت معها مزيدا من الهواجس على مستقبل الدولة المدنية في ظل نجاحات الإخوان المسلمين. ولا يبدو ثمة مخرج في معالجة ذلك كله إلا من خلال:

١) إصلاح دستوري شامل يضع على رأس أهدافه إرساء دعائم الدولة المدنية وتكريس حقوق المواطنة والمساواة، ووضع الضوابط الدستورية التي تمنع أي أغلبية تصل إلى الحكم من تقويض هذه الضمانات.

٢) الدفع باتجاه قانون ديمقراطي للأحزاب السياسية يمكن من خلاله أن يتوفر مناخ صحي لتعافي الأحزاب القائمة، ويفسح المجال لأحزاب سياسية جديدة، تسهم في معالجة الاختلالات السياسية الراهنة وتعيد ضبط المعادلة التي تضع الجميع بين استبداد الحزب الحاكم والاستبداد باسم الدين، ويضع الإخوان المسلمين أمام خيار التحول لحزب سياسي مدني يمارس نشاطه بشفافية ويكشف بشكل علني عن قوائم عضويته ومصادر تمويله مثله في ذلك مثل بقية الأحزاب ويتوقف عن ممارسة النشاط ذى الطابع الدعوي، أو يظل جماعة دينية يفترض أن يحظر عليها الاشتغال بالسياسة.

٣) قانون جديد للانتخاب على أساس القوائم النسبية غير المشروطة.

٤) تضافر مختلف الجهود من جانب الأحزاب والمؤسسات التعليمية والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان لتعزيز قيم الديمقراطية ورفع مستوى الثقافة الانتخابية وحفز المشاركة السياسية التي برهنت الانتخابات الأخيرة أن قاع المجتمع ومهمشيه كان لهم اليد العليا في حسم نتائجها في ظل عزوف ٧٥٪ من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم طبقا للبيانات الرسمية.

بعد كل هذه التجاوزات..

ماذا ننتظر من "برلمان المستقبل"؟!

فاطمة إمام

خابت كل التوقعات لأن تجرى الانتخابات البرلمانية المصرية بأعلى قدر من النزاهة، وأن تفسح المجال لتشكيل برلمان يجسد التعددية وتنوع فئات المجتمع وميولها السياسية، بما يسمح بإعطاء دفعة حقيقية للتطلعات لإصلاح سياسي شامل يضع حدا لاحتكار السلطة ونظام الحزب الواحد، ولهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

فعلى أرض الواقع اتخذ مسار العملية الانتخابية منحى معاكسا بخاصة بعد انتهاء الجولة الأولى التي كشفت تساقط الكثير من رموز ومرشحي الحزب الحاكم، ولتتحول من بعدها البلاد إلى ساحة للعنف الدموي والبلطجة المأجورة في محاولة لترهيب الناخبين ومنعهم من الإدلاء بأصواتهم بحرية. وقد استأثر الحزب الوطني بنصيب الأسد من التجاوزات، بدءا باحتكار رمزي الجمل والهلال لمرشحي الحزب الوطني ومرورا بانعدام الخطوط الفاصلة بين الدولة بمواردها البشرية والمادية والحزب الحاكم، إذ تم تجنيد موارد الدولة والإعلام الرسمي في خدمة الحزب الحاكم. كما شهدت عمليات فرز الأصوات في دوائر عديدة تدخلات للتلاعب بالنتائج النهائية، وانتقل الأمن من حالة الحياد المفترض أو حتى الحياد السلبي، إلى التدخل الفج واستخدام القوة المفرطة لمنع الناخبين، هذا إلي جانب الترشيحات الهزيلة والشكلية لكل من المرأة والأقباط والتي لا تتناسب إطلاقا مع ما تمطرنا به وسائل الإعلام ليلا ونهارا عن ضرورة دعم مشاركة المرأة السياسية والتأكيد على قيم المواطنة ونبذ التعصب. حيث لم يرشح الحزب الوطني سوي ٦ سيدات، ولم تكن المعارضة أحسن حالا إذ رشحت ٧ سيدات فحسب. وكذلك لم يرشح الحزب الوطني سوي مرشحين اثنين من الأقباط..

وقد خاضت منظمات المجتمع المدني المتاهة نفسها التي سلكتها سابقا في الانتخابات الرئاسية لانتزاع حقها في مراقبة الانتخابات ولكن حتى لا تبدو اللعبة مملة وفصولها متكررة، تم إجراء تعديل طفيف؛ إذ سمح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات ولكن تحت وصاية المجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس شبه الحكومي، مما يؤثر علي استقلالية عملية المراقبة وحيدتها. وهو الأمر الذي رفضته المنظمات وطعنت عليه أمام القضاء. وقد جاء حكم محكمة القضاء الإداري مؤكدا علي أحقية منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات دون أي وصاية، إلا أن هذه الأحكام لم تجد لها صدى كافيا أو أثرا ملموسا على أرض الواقع، وبخاصة في المرحلتين الثانية والثالثة حيث منع بعض المراقبين من مراقبة العملية الانتخابية علي الرغم من حصولهم علي بطاقات المراقبة من اللجنة العليا للانتخابات، ولم يقتصر الأمر عند حد المنع، بل تجاوزه في أحيان عديدة، فقد تعرض بعض المراقبين إلي الاعتداء علي أيدي البلطجية المأجورين والي الاعتقال علي أيدي قوات الأمن.

العنف سيد الموقف

شهدت جميع مراحل الانتخابات موجات غير مسبوقة من العنف والعنف المضاد-إن جاز التعبير- وإن تزايدت حدة العنف من جولة إلي أخري وقد تورط العديد من الأطراف في أحداث العنف ولم يقتصر العنف علي طرف وحيد وإن كنا لا نستطيع أن نساوي بين جميع الأطراف. وقد تم اعتماد البلطجية كسلاح لترهيب الناخبين والتحرش بالمرشحين المنافسين وأنصارهم ولم يقتصر العنف علي ذلك وحسب، بل بلغ حدا غير محتمل وصل إلي اقتحام بعض المقار الانتخابية وتكسير صناديق الاقتراع وإحراق ما بها من بطاقات انتخاب، وقد وقعت هذه الأحداث المؤسفة تحت سمع وبصر أجهزة الأمن، إلا أنها غضت الطرف وامتنعت عن التدخل بدعوى الحيادية وعدم الاشتراك في مجريات العملية الانتخابية بأي شكل من الأشكال، إلا أن هذه الحيادية المزعومة لم تمنع أجهزة الأمن من شن حملة اعتقالات واسعة لأنصار جماعة الإخوان المسلمين من الناخبين، في محاولة منها للحد من التقدم الذي أحرزته الجماعة، كذلك لم يمنعها من أن تستخدم القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي ضد جموع الناخبين مما أدي إلي سقوط ١١ قتيلا وعدة مئات من الجرحى، ولم تقف الخروقات الأمنية عند هذا الحد، بل اتسمت هذه الانتخابات بتواجد امني مكثف خارج اللجان، إلي جانب التواجد داخل مقارات الانتخاب بالمخالفة للقانون وكذلك الإغلاق المتعمد للعديد من اللجان للحيلولة دون إدلاء الناخبين بأصواتهم.

الكشوف الانتخابية: مشكلة لم تجل بعد

ولا تزال الكشوف الانتخابية تشكل حجر عثرة في طريق إجراء انتخابات نزيهة وثغرة للتلاعب والتزوير، فعلي الرغم من تصريحات مسئولي اللجنة العليا للانتخابات التي تشير إلي تنقية الكشوف وإضافة الناخبين الجدد، إلا إن الوقائع تؤكد عكس ذلك علي طول الخط، فقد حرم العديد من المواطنين من حق الانتخاب نظرا لوجود خطأ في الاسم أو خطأ في التسلسل وقد ساعد في تفاقم هذه المشكلة عدم وجود معايير موحدة يتعامل بها رؤساء اللجان مع هذه المشكلة، حيث تراوحت ردود أفعالهم بين الموافقة والرفض التام لإدلاء الناخب بصوته إذ لم يتوافق اسمه في بطاقة إثبات الشخصية مع اسمه المدرج في الكشوف الانتخابية، هذا إلي جانب عدم تنقية الكشوف من أسماء الموتى والمهاجرين ووجود اختلافات في الكشوف الانتخابية المسلمة إلي مرشحي الحزب الوطني وغيرهم من المرشحين، إلي جانب الاختلاف في الكشوف بين الجولات المتعددة للانتخابات.

إلا أن هذه المشكلة من المتوقع أن تظل قائمة، إذ يتنصل العديد من الجهات من مسئولياتها في تنقية الكشوف الانتخابية.

حماة النزاهة.. من يحميهم؟

علي الرغم من أن القضاة هم المنوط بهم الإشراف علي الانتخابات في جميع مراحلها للتأكد من نزاهتها وعدم وجود أي تجاوزات، ويفترض أن تخول لهم سلطات وأن تزال لهم المصاعب وتوفر لهم الحماية لتحقيق هذه المهمة إلا أن هذه الانتخابات بكل ما حملته من مفاجآت غير سارة، أكدت علي ضرورة إعادة النظر في دور القضاة في الإشراف علي الانتخابات، إذ واجه القضاة العديد من العقبات أثناء قيامهم بمهامهم خلال هذه الانتخابات، وصلت إلي حد الاعتداء عليهم ولعل الحادثة الأبرز في هذا السياق هي حادثة تعرض المستشار أحمد عبد الخالق رئيس لجنة الفرز في مركز قلين في محافظة كفر الشيخ

للضرب، مما أدي إلي كسر في ذراعه اليمني علي يد احد ضباط الأمن المركزي، وقد وردت هذه الحادثة في تقرير مراقبة جولة الإعادة في المرحلة الثالثة من الانتخابات الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وما هذه الحادثة إلا حلقة في سلسلة عرقلة عمل القضاة، هذا إلي جانب التجاوزات التي أعلن عنها لاحقا والتي تؤكد علي وجود حالات تزوير تمت علي خلاف إرادة القضاة في العديد من اللجان، وقد كانت المستشارة نهي الزيني أول من أطلق صرخة استغاثة، تبعها في ذلك العديد من القضاة الذين تقدموا بشهاداتهم عن التجاوزات التي شهدتها الانتخابات إلى اللجنة المشكلة من نادي القضاة.

وما سبق يؤكد أن دور القضاة ما هو إلا محاولة لإضفاء المصداقية علي مهزلة الانتخابات وأن القضاة لا يحظون -علي أرض الواقع -بكافة الصلاحيات ولا التسهيلات التي تمكنهم من أداء دورهم، الأمر الذي دفع القضاة للمطالبة عقب انتهاء المرحلة الثانية بتدخل الجيش لحمايتهم.

حدث ولا حرج

تعددت مظاهر الانتهاكات التي حدثت في الانتخابات البرلمانية، التي لن نكررها، فقد امتلأت بها تقارير منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، ولكن ما أود الإشارة إليه هو ما وراء هذه الانتهاكات: ما هو الدافع وراء هذه التجاوزات، بالطبع يأتي علي رأس هذه القائمة الرغبة في احتكار السلطة التي يعاني منها الحزب الحاكم الذي دفعته إلي اقتراف العديد من التجاوزات مثل القيد الجماعي للناخبين وشحن المواطنين البسطاء في وسائل المواصلات لتأييد مرشحيها، إلا أن هذه التجاوزات تتسق مع سجل الحزب الوطني الأسود في تزييف إرادة المواطنين وامتهانهم واستخدامهم كأدوات لتحقيق فكرهم الجديد، هناك سؤال يعصف بي ما الدافع لانتشار هذه التجاوزات، فقد تلطخت أيدي الجميع بالمشاركة في هذه المهزلة، حيث انتشرت ظاهرة شراء الأصوات مستغلين الأوضاع المتدهورة التي يعاني منها المواطن المصري، هذا إلي جانب العنف الذي كان السمة المميزة لهذا الانتخابات، كل ما سبق يؤكد أن هناك مشكلة لا يعاني منها الحزب الوطني فحسب، بل كافة الأطراف وإن اختلفت درجة انغماسهم في هذه المأساة.

كان ما سبق، عرضا لأهم الانتهاكات التي شابت عملية صناعة برلمان المستقبل على حد تعبير دعاة الإصلاح والفكر الجديد في الحزب الحاكم، فإذا كانت هذه هي المقدمات، فأية نتائج نتوقع ؟! سؤال يبقي في الأذهان ولن تجيب عنه إلا التجربة وحدها!!

الووتش تنتقد موقف الإدارة الأمريكية من الانتخابات والعفو الدولية تطالب بتحقيق مستقل في أعمال القتل

متابعة: أحمد زكي عثمان

انتقدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية تصريحات ميلك مكورميك- المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية- حول الانتخابات البرلمانية المصرية.

جاء هذا في خطاب موجه إلى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في الثاني من ديسمبر، حيث أعربت المنظمة عن دهشتها للتصريحات التي جاءت متجاهلة للتجاوزات التي شهدتها الانتخابات خاصة ما يتعلق بمسئولية الدولة عن أعمال العنف التي سادت العملية الانتخابية في مصر. حيث أكد مكورميك أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تتلق أي مؤشرات على أن الحكومة المصرية غير جادة في إتمام عملية انتخابية نظيفة وعادلة.

وأكدت المنظمة أنها تلقت عدة تقارير من مجموعات حقوقية تفيد بحدوث خروقات كبيرة في العملية الانتخابية، مشيرة في ذلك إلى غلق مقار الاقتراع أمام الناخبين وشراء الأصوات الانتخابية، وأضافت أن الجولتين الثانية والثالثة اتسمتا بالعنف المنظم الذي مارسته السلطات الأمنية، سواء عن طريقها أو عن طريق مناصري مرشحي الحزب الوطني الحاكم، وذلك لمنع التصويت للمرشحين المستقلين أو المعارضة، وهو ما أسفر عن سقوط عديد من الضحايا.

وأشارت المنظمة كذلك إلى أنه منذ بداية العملية الانتخابية وحتى نهايتها تم اعتقال ما يقرب من ١٦٠٠ ناشط سياسي معظمهم من المناصرين لجماعة الإخوان المسلمين.

وأوضحت المنظمة في خطابها أن بعض الأفراد من موظفي السفارة الأمريكية والذين أنيط بهم مراقبة بعض مراكز الاقتراع قد أفادوا بأنهم شهدوا بأنفسهم مجموعة من المخالفات، وبالتأكيد فإن مشاهداتهم قد وصلت للخارجية الأمريكية؛ هذا إلى جانب أن وسائل الإعلام العالمية والعربية والمصرية قد قدمت تحليلات مفصلة لهذه الأحداث.

وأضافت المنظمة أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أكد أن الإدارة الأمريكية متيقنة من أن الحكومة المصرية راغبة في خلق بيئة يتمكن خلالها كل فرد من التعبير عن إرادته بشكل حر في صناديق الاقتراع. وهو ما صاغته المنظمة في تساؤل يحمل الإجابة ضمنيا مفاده: إذا كان السيد ماكورميك ليس هو المتحدث بلسان الحكومة المصرية، فلماذا يتحدث بكل هذا اليقين عن النوايا الطيبة لهذه الحكومة؟!

على صعيد آخر، طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة المصرية بإجراء تحقيق مستقل وعلى وجه السرعة في وقائع إطلاق أفراد من الشرطة المصرية النار على جمهور الناخبين خارج لجان الانتخابات في يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، مما أدى إلى مقتل ٨ أشخاص على الأقل وإصابة عشرات آخرين.

وقالت المنظمة في بيان لها في ١٢ ديسمبر أن حوادث القتل قد وقعت بعدما أطلقت الشرطة المصرية النيران على الناخبين وذلك لمنعهم من دخول اللجان الانتخابية.

كما ذكرت المنظمة أن قوات الشرطة قد استخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل المطاطية إلى جانب الرصاص الحي في هذه الانتخابات.

جدير بالذكر أن منظمة العفو كانت قد أعربت في مطلع ديسمبر ٢٠٠٥ عن قلقها بشأن عمليات الاعتقالات الجماعية الواسعة النطاق والتي طالت حوالي ١٥٠٠ شخص من محافظات مختلفة يشتبه في تأييدهم لجماعة الإخوان المسلمين.

وكانت المنظمة قد أعربت في الرابع من نوفمبر عن أملها في أن تتضمن الأجندة الانتخابية قضايا حقوق الإنسان خصوصا وأن هذه الانتخابات تجري في ظل استمرار الانتهاكات واسعة الانتشار مثل الاستخدام المنهجي للتعذيب، وحالات الوفاة في أقسام الشرطة والقيود المفروضة على حرية التعبير وكذلك القيود على حرية تكوين الجمعيات.

توظيف المال العام في الإعلام لدعم مرشحي الحزب الحاكم دليل إضافي على

عدم نزاهة الانتخابات البرلمانية

ما زال مسلسل تحيز وسائل الإعلام القومية للحزب الوطني مستمرا، هذا ما أكده تقرير المرصد الإعلامي بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن تقييم أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمستقلة خلال الانتخابات البرلمانية في الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٣ ديسمبر ٢٠٠٥.

رجب سعد

وأوضح التقرير أن هذا التحيز تجلَى في طبيعة التغطية التي نالها الحزب الحاكم ومرشحوه على صعيد الكم والكيف؛ فقد جاءت في معظمها إيجابية لصالحه، حيث تحوَّلت الصحف القومية الممولة من المال العام إلى أبواق دعائية لمرشحي الحزب الوطني؛ فقد دأبت الصحف المذكورة على تخصيص النصف الأول من صفحاتها الأولى كمساحات دعائية -غير مدفوعة الأجر- لإنجازات الحكومة والرئيس مبارك، بينما أفردت صفحاتها الداخلية للترويج لمرشحي الحزب ولا سيما الوزراء منهم والشخصيات البارزة في الحزب والحكومة، بالإضافة إلى تخصيص أماكن بارزة وصفحات كاملة لتغطية المؤتمرات الانتخابية للحزب، وقد اعتبر تقرير المرصد الإعلامي ظاهرة توظيف المال العام في الإعلام لمرشحي الحزب الحاكم أو للحط من خصومه دليلا إضافيًا على عدم نزاهة الانتخابات البرلمانية.

من ناحية أخرى أشار تقرير مركز القاهرة إلى أهمية الدور الذي قامت به الصحف المستقلة في الكشف عن الظواهر السلبية والتجاوزات التي شهدتها العملية الانتخابية، وأشاد التقرير بجريدتي المصري اليوم ونهضة مصر اللتين قامتا من خلال تغطيتهما للعملية الانتخابية بدور بارز يتمتع بالموضوعية والمهنية العالية في آن؛ فقد حرصتا وبشكل يومي على نقل تقارير منظمات المراقبة الميدانية وشهادات القضاة وغيرهم حول نزاهة العملية الانتخابية التي شابها العديد من الظواهر السلبية بدءًا من استفحال استخدام المال وحتى تزوير النتائج مرورًا بتفشي العنف والبلطجة والتدخل الأمني، وقد قامت الصحافة المستقلة بدور يتسم بالحياد خلال نقلها لهذه الوقائع دون تجهيل أي جهة أو التجني على أي طرف من أطراف المنافسة الانتخابية، على عكس الصحف القومية التي تعمّدت في تغطيتها الهزيلة عدم الإشارة إلى مسئولية الحكومة والأمن تجاه هذه الانتهاكات.

كما رصد التقرير منع نشر إعلان حركة شايفنكو في جريدة الأهرام المملوكة للدولة، وكانت الحركة تناشد الرئيس مبارك التدخل لتنفيذ أحكام القضاء الإداري المتعلقة بإعادة الانتخابات في بعض الدوائر ومطالبة النائب العام بالتحقيق الفوري في وقائع البلطجة واحترام مجلس الشعب لأحكام محكمة النقض والتزام قوات الأمن الحياد الإيجابي وحماية الناخبين، وقد رفضت جريدة الأهرام نشر الإعلان بحجة أنه لا يجوز توجيه نداء إلى رئيس الجمهورية على صفحات جريدتهم القومية وأن أعلى سلطة يمكن مخاطبتها هو رئيس مجلس الوزراء، وقد قامت جريدة المصري اليوم بالإضافة لجريدة نهضة مصر بنشر الإعلان في ٢٦ نوفمبر.

وفي واحدة من المجلات المملوكة للدولة، تم حجب إحدى مقالات الكاتب الكبير وحيد حامد، وكانت تحت عنوان "إشكالية جمال مبارك"، وذلك دون ذكر أسباب المنع، وقد قامت جريدة صوت الأمة بنشرها بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥.

حملة منظمة من الإعلام الرسمي ضد خصوم الوطني

لفت تقرير المرصد الإعلامي الانتباه إلى انعكاس طبيعة الصراع السياسي الذي شهدته الانتخابات على طبيعة التغطيات التليفزيونية، حيث حصلت القوتان المتنافستان الأكبر، أي الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، على النسبة الأكبر من مساحة التغطية، وبقدر ما كانت التغطية متحيزة للقوة الأولى بقدر ما كانت متحيزة ضد الأخيرة.

ركزت التغطية التليفزيونية على المرشحين الحزبيين بنسبة ٥٧٪ من إجمالي الزمن المخصص للتغطية، رغم أن نسبتهم تقل عن نظرائهم المستقلين، ومع هذا اعتبر التقرير هذه النسبة عادلة؛ نظرًا لغياب الصفة السياسية عن أغلب المرشحين المستقلين. حيث حصل الحزب الوطني على ٣١٪ من إجمالي الزمن الذي خصصته القنوات المختلفة لتغطية الانتخابات، أما جماعة الإخوان المسلمين فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة ١٢٪. بينما حصل حزب التجمع ومجموعة الأحزاب الصغيرة على ٢١٪ لكل منها!

تم تقديم جماعة الإخوان المسلمين في القناتين الأولى والثانية بشكل يغلب عليه الطابع السلبي، وهو نفس النمط الذي شاركتهما فيه قناة البرلمان، غير أن التحيز ضد الإخوان لم يكن سمة اشتركت فيها كل القنوات المملوكة للدولة؛ فقد كانت الصورة التي قدمتها القناة السادسة للإخوان تعتبر أكثر إيجابية من الصورة التي قدمتها للحزب الوطني!

أما بالنسبة للقناتين الخاصتين دريم والمحور، فقد حرصتا على تقديم صورة إيجابية للحزب الوطني، بينما تراوحت صورة الإخوان على شاشتيهما بين الحياد والإيجابية.

وقد كان للتقرير ملاحظة مهمة مفادها أن القنوات المملوكة للدولة تخلت في تغطيتها للانتخابات البرلمانية عن حرصها على تجنب التقييمات السلبية، والذي كان جليًا في تغطيتها للانتخابات الرئاسية.

كما عكست الصحافة حالة الاستقطاب السياسي بين الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، حيث بلغت تغطية الحزب حوالي ٥٥٪ من إجمالي التغطية التي حصلت عليها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، بينما حصل الإخوان على ٣٠٪ من إجمالي التغطية.

وقد تبنى عدد من الصحف والمجلات القومية توجهًا سلبيًا يتسم بالعداء تجاه جماعة الإخوان المسلمين يتجاوز إطار تنوير القارئ , في حين اتخذت الصحف ذاتها والمجلات ذاتها مواقف ودية من الحزب الوطني, وقد كانت المفارقة في أن مجلة روزاليوسف لم تمنح للحزب الوطني سوى ٢٧٪ من مساحتها , بينما منحت للإخوان نسبة وصلت إلى ٥٦٪, وقد نهجت جريدة روزاليوسف السلوك ذاته بنسبتي ٢٨٪ و٥٥٪ على الترتيب, وكانت روزاليوسف قد كثّفت حملتها ضد الإخوان بما يصب في مصلحة الحزب الحاكم, وعلى عكس ما هو مستهدف من تحيز وسائل الإعلام المملوكة للدولة ضد طرف بعينه, فقد جاءت النتيجة في صالح الإخوان المسلمين , كما حدث مع أيمن نور الذي حصل على المركز الثاني خلال الانتخابات الرئاسية !

و لم تقتصر سمة عدم الحياد على الصحف القومية وحدها ؛ فقد بلغت نسبة تغطية الحزب الوطني أقصى مستوى لها في جريدة صوت الأمة المستقلة , حيث بلغت ٨٤٪, وفي جريدة الفجر وصلت إلى ٨٢٪ , والدستور بنسبة ٧٥٪ , وقد كان القسم الأكبر من هذه التغطية ذا طابع سلبي ناقدا للحزب الوطني, وتشير هذه النسبة الكبيرة التي تم تخصيصها للحزب الوطني إلى قدر هائل من عدم التوازن, خاصة فيما يتعلق بقدرة الصحيفة على تقديم صورة أكثر شمولاً.

استمرار مسلسل التحرش بالإعلاميين

كشف التقرير عن ازدياد حالات الاعتداء والتحرش بالصحفيين والإعلاميين المصريين والأجانب على حد سواء؛ للحيلولة بينهم وبين كشف حقيقة ما يجري في العملية الانتخابية للرأي العام, والتي وصل بعضها إلى حد الاعتداء البدني المهين , كما حدث مع أحمد منصور المذيع بقناة الجزيرة أثناء تواجده أمام مكتب القناة بالقاهرة قبل تصوير برنامجه بلا حدود, والذي استضاف فيه الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد, كما تكررت واقعة الاعتداء البدني مع أسماء حريز الصحفية بجريدة الكرامة أثناء تغطيتها لوقائع الانتخابات أمام لجنة الفرز بدائرة قسم ثان بشبرا في يوم السبت ٢٦ نوفمبر, وأكد التقرير أن هذه الوقائع نمط متكرر لم تنفرد به الانتخابات البرلمانية وحدها, وذكر عدداً من الأمثلة المؤيدة لذلك بداية من تعرض بعض الصحفيات للتحرش الجنسي يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ .

منظمات حقوق الإنسان تحذر من
مذبحة جديدة بحق قضاة مصر الشرفاء

أعربت ١٨ منظمة حقوقية مصرية عن قلقها البالغ إزاء البيان الذي أصدره المجلس الأعلى للقضاء وما انطوى عليه من تهديدات تستهدف مصادرة حقوق القضاة في حرية الرأي والتعبير وقطع الطريق على شهاداتهم العلنية تجاه ما شهدته الانتخابات البرلمانية من تجاوزات وانتهاكات أضرت بدور القضاء في الإشراف على الانتخابات البرلمانية.

وكان مجلس القضاء الأعلى قد طالب بالتحقيق مع بعض القضاة بسبب التصريحات التي أدلوا بها حول وقائع الانتخابات وما شهدته بعض الدوائر من اعتداءات على القضاة وتلاعب في نتائج أعمال الفرز وبخاصة في دائرة دمنهور التي سجل فيها ١٣٧ قاضيا تفوق مرشح الإخوان المسلمين بأكثر من ١٧ ألف صوت على د.مصطفى الفقي القطب البارز في الحزب الوطني وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان؛ ومع ذلك جاءت النتائج النهائية معلنة فوز الفقي بمقعد الفئات في الدائرة.

وأكد بيان مشترك وقعته هذه المنظمات ومن بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن التلويح باتهام القضاة بالاشتغال بالسياسة علاوة على أنه يصادر حقوق القضاة في ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير والمشاركة في القضايا العامة، فإنه ينطوي على مفارقة غير منطقية، حيث يأتي في الوقت الذي يتولى فيه القضاة الإشراف على أكبر عمل سياسي وهو ما يتمثل في الإشراف على الانتخابات البرلمانية، ومن قبلها الانتخابات الرئاسية. واعتبر البيان الذي أصدرته منظمات حقوق الإنسان اللغة التهديدية في موقف مجلس القضاء الأعلى تشكل محاولة للتأثير على إرادة القضاة في مصر والتدخل في أعمال السلطة القضائية عبر التلويح بالمساءلة التأديبية للقضاة.

وأعربت المنظمات الموقعة عن خشيتها من أن يكون ذلك ردا على موقف القضاة الشجاع من تزوير إرادة الناخبين ورفض العديد من قضاة مصر الشرفاء أن يتحملوا وزر هذا التزوير وهم المنوط بهم الحفاظ على وحماية إرادة الناخبين.

وأعربت المنظمات المصرية عن مخاوفها الشديدة من أن يكون البلاغ الذي تقدم به مجلس القضاء الأعلى للنائب العام في هذا الصدد مقدمة لمذبحة جديدة بحق قضاة مصر.

جدير بالذكر أن مجلس إدارة نادي قضاة مصر كان قد عقد اجتماعا بحضور رؤساء أفرع النادي بالإسكندرية وبورسعيد والمنصورة لمناقشة ما شهدته المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية من حوادث اقتحام للجان الانتخاب وترويع القضاة داخل اللجان من قبل جماعات مسلحة، وما ترتب على ذلك في بعض اللجان من اعتداء على القضاة ومحاولات انتزاع وخطف صناديق الاقتراع وما تحويه من بطاقات، وكذلك ما تواتر من أنباء حول إجراءات الفرز في بعض اللجان في غيبة المرشحين ووكلائهم، وتضارب النتائج النهائية المعلنة في بعض الدوائر مع نتائج الفرز الصادرة عن اللجان الفرعية.

وأكد البيان الصادر عن مجلس إدارة نادي القضاة أن الإشراف القضائي يفقد مبرر وجوده ليصبح عملا هزليا إذا ما تعرض المواطنون أثناء التصويت لإرهاب واعتداء لمنعهم من إبداء الرأي أو لإكراههم على إبداء الرأي على نحو معين وطالب النادي أعضاءه وأعضاء اللجان العامة بإصدار قرارات فورية بإلغاء الانتخابات في أي دائرة يقع فيها التعدي على أحد رؤساء لجانها الفرعية، معتبرا أن الاعتداء على رئيس أي لجنة -أي انتزاع صندوق فيها- دليل كاف على انعدام حرية الناخبين في سائر اللجان الأخرى.

وقد أعلن المجتمعون بكل هيئتهم احتجاج نادي القضاة في اللقاء الذي جمعهم بوزير العدل- رئيس اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية- وأكدوا أن وقائع التعدي على العديد من القضاة في المرحلة الثانية للانتخابات أفصحت بما لا يدع مجالا للشك عن عجز الشرطة -إن لم يكن تعمد الشرطة السماح لمرتكبي أعمال البلطجة باقتحام اللجان الفرعية والعامة والتعدي على رؤسائها وإحراق وإتلاف بطاقات الاقتراع وصناديق التصويت وإلقائها من النوافذ وترويع الناخبين، الأمر الذي يجعل نادي القضاة يطالب بالاستعانة بالقوة العسكرية إعمالا لنصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية طالما تقاعست الشرطة عن أداء واجبها.

كما طالب النادي بتوفير عديد من القضاة تسند إليهم مهمة مراقبة النطاق الخارجي للجان الفرعية لكفالة حرية الناخبين في الإدلاء بأصواتهم، وتوفي أعمال البلطجة على أن يمنحوا صلاحيات القائم على القوة المنوط بها حفظ النظام خارج المقار الانتخابية.

الطيب تيزيني
كيف عالج الفكر العربي حقوق الإنسان؟

الطيب تزيني

في إطار الورشة التدريبية التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للنشطاء الحقوقيين في سوريا في أواخر نوفمبر ٢٠٠٥ ، شارك المفكر السوري الطيب تيزيني بإلقاء محاضرة تحت عنوان: كيف عالج الفكر العربي حقوق الإنسان؟

عرض : سيد ضيف الله

وقد استهل الطيب تيزيني محاضرته بنفي أن تكون هناك مرجعية واحدة عالج على أساسها الفكر العربي قضية حقوق الإنسان، وإنما هناك عدة مرجعيات وهي: المرجعية اللاهوتية ،المرجعية الطبيعية، المرجعية الحزبية الأحادية ،المرجعية الاجتماعية. مشيرًا إلى أن المرجعية اللاهوتية هي الأكثر تأثيرًا في حياتنا، حيث يرى أصحاب هذه المرجعية أن كل شئ عائد إلى القدرة الإلهية، وأن حقوق الإنسان إنما مستمدة من الشرعية اللاهوتية، ومن ثم فالعلاقة هي علاقة التابع بالمتبوع. ومن أبرز أفكار هذه المرجعية في تأكيدها على دينية فكرة حقوق الإنسان، فكرة الاستخلاف في الفكر الإسلامي (أن الله اختار آدم ليكون خليفته في الأرض)، لكن الطيب يشير إلى أنه على الرغم مما تتسم به هذه الفكرة من سمات تنويرية إلا أنها تبقى مقيدة لفكرة الحقوق وتجعلها مستظلة بظل المرجع الإلهي.

ويمثل هذه المرجعية على المستوى السياسي القوى السياسية الدينية ،وهي سيدة الموقف في الحياة العربية المعاشة.

أما المرجعية الطبيعية فيشير تيزيني إلى أنه في إطار هذه المرجعية تغدو حقوق الإنسان نظرية بديهية لا تخضع لحوار يمكن أن يشكك فيها، من منطلق أن الإنسان يستمد حقوقه من طبيعته الإنسانية .مشيرا إلى أن بداية ظهور هذه الفكرة كانت مع إرهاصات عصر النهضة.

وينفي تيزيني في هذا الصدد القول الشائع إن مصدر النهضة الحديثة هو الاحتكاك بالغرب، وما يترتب على ذلك من اعتقاد- لدى أصحاب هذه المرجعية- بأن مصدر حقوق الإنسان هو الفكر الغربي الذي تم الاحتكاك به في بداية عصر النهضة . مؤكداً على أن ابن رشد في كتابه"تفسير جمهورية أفلاطون" ، ذلك الكتاب الذي غاب عن الفكر العربي منذ تأليفه في القرن الثاني عشر ولم يظهر إلا منذ سبع سنوات فقط، يقدم مشروعاً نهضوياً عربياً راه ماثلاً في حدود ثلاثة هي :

١- إلغاء الملكية الخاصة التي تعيق التقدم الإنساني وتعيد فكرة المساواة الاقتصادية.

٢- فصل الدين عن الدولة وجعل الدولة حالة معاشة للجميع دون تمييز.

٣- التمكين لحقوق المرأة باعتبارها منتجًا اقتصاديًا وحضاريًا وليس من منطلق الاستعطاف.

ويعرض تيزيني للمرجعية الثالثة التي عرفها الفكر العربي، وهي المرجعية الحزبية الأحادية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى ما شهدته معظم البلاد العربية من حركات للتحرر الوطني وتكوين جيوش وطنية لتحقيق الاستقلال للبلاد، لكن ما إن تحقق هذا الاستقلال حتى انتهكت هذه الجيوش العسكرية هذا الاستقلال من خلال ما عرف في العالم العربي بمرجعية الحزب الواحد. مما أفسد المجال السياسي، وأفسد الجيش في آن، وهذا أدى إلى إنهاء الجيش العسكري وأنتج الجيش الأيديولوجي، فلم يعد جيشا عسكريا ولا جيشا مدنياً .فأخفق في مهمته العسكرية، مثلما أخفق في مهمته المدنية الجديدة والمتمثلة في التغيير والنهوض..، وبالتالي أخذ يلعب بحقوق الإنسان، فلم يعد مقبولا التحدث عن حقوق إنسان إلا أن تكون حقوقا فقط للمجموعة التي انتهكت كل شئ، واستفردت بأربعة أنواع من الاستبداد وهي الاستبداد بالثروة والسلطة والرأي العام والحقيقة. وروجت هذه المرجعية بقوة للقول إن دعاة حقوق الإنسان عملاء الخارج. لقد تحولت هذه المرجعية إلى عبء على المجتمع. وهنا يضع تيزيني يدنا على سلسلة من الانتهاكات التي ارتكبها النظام السياسي العربي بحق الإنسان العربي الأول وهو الحق في الحياة، حيث تعلن هذه المرجعية الحزبية الشمولية عن عدم احتمالها للتعايش مع أي مرجعيات أخرى سواء كانت دينية أو ثقافية أو علمانية، باغتيالها لسلسلة من الرموز، ومن هذه السلسلة (حسن البنا، حسني الزعيم، أنطون سعادة، شهدي عطية، صلاح بيطار، سلام عادل، عبد الخالق محجوب، المهدي بن بركة...إلخ).

وإذ يؤكد تيزيني على أن المرجعية الحزبية الشمولية استحلت ليس حقوق الإنسان فحسب، وإنما المجتمع العربي برمته، فإنه يؤكد أيضا على أن حقوق الإنسان إذا ما أريد لها أن تعرف طريقها إلى العالم العربي، فلابد من إنتاج بيئة اجتماعية ومجتمع سياسي قادر على احتمال فكرة الدفاع عن حقوق الإنسان. مشيرا إلى أن ذلك المجتمع المطلوب استعادته هو أول ما ضحى به العرب حين فكروا في تحقيق وحدة عربية، فلا هم حققوا الوحدة، ولا هم حافظوا على المجتمع السياسي الذي يحتمل فكرة الدفاع عن الحقوق.

ويتبنى تيزيني المرجعية الاجتماعية لحقوق الإنسان، والتي تتعامل مع الحقوق باعتبارها نتاج صراعات اجتماعية وطبقية وليست حقوقًا طبيعية أو لاهوتية، ومن ثم، يدعو إلى عقد اجتماعي جديد ،و هي الفكرة التي تبرز في وقت الأزمات، يستند إلى فكرة المساواة بين الجميع دون إغفال لحقوق الفقراء والمهمشين على المستوى الاقتصادي، ودون إقصاء على المستوى السياسي لمرجعية ما من الحق في المشاركة في بناء المشروع النهضوي الجديد. ويختم تيزيني محاضرته بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني يجمع الأطياف السياسية في سوريا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لوضع هذا العقد الاجتماعي، شريطة الالتزام بمبدأ الإقرار غير المشروط بالتعددية، وإجماع جميع الأطراف على مواجهة الماضي والتحديات السورية وفتح جميع الملفات وفي مقدمتها الملف السياسي، والذي يؤسس للملفات الأخرى.

من اليمين : أسامة الغزالي حرب، رضولن زيادة، أحمد عبد المعطي حجازي، بهي الدين حسن، الطيب تزيني، أكثم نعيسة، محمد السيد سعيد

دور المثقفين العرب في إعاقة التحول الديمقراطي

أكد مثقفون مصريون وسوريون على أهمية دور المثقفين في إحداث التحول الديمقراطي المنشود في المنطقة العربية، ودعوا المثقفين العرب إلى النزول أولا لمجتمعاتهم والعمل معها والارتباط بهمومها من أجل تحقيق هذا التحول.

محيي الدين سعيد

جاء ذلك في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في أخريات نوفمبر ٢٠٠٥ تحت عنوان "المثقفون والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، أدارها بهي الدين حسن مدير المركز، وقدم الكاتب والشاعر المعروف أحمد عبد المعطي حجازي رؤية تاريخية للمثقف العربي، مشيرا إلى أن المثقفين هم الذين أنشأوا الدولة في الغرب فيما أن الدولة هي التي أنشأت المثقفين عندنا، ولذلك ظهر عندنا "مثقفون موظفون" وليسوا مستقلين، مدللا على ذلك بعودة مثقف مثل رفاعة الطهطاوي من فرنسا وهو متحمس للأفكار التي قرأها عند الفرنسيين مثل فكرة الوطن والوطنية والشعب والديمقراطية، وبسقوط المشروع الوطني الذي بدأه محمد علي ووفاته، نقل الطهطاوي إلى السودان ناظرا لمدرسة ابتدائية يكتب العرائض والقصائد راجيا أن يعيده الباشا إلى وطنه.

واستطرد حجازي مشيرا إلى أن ظهور المثقف العربي بدأ قبل الاحتلال البريطاني واستمر حتى نشأة الدولة المصرية المستقلة بعدم ١٩٢٣، تلك المرحلة التي استطاع فيها المثقفون المصريون أن ينفصلوا عن الدولة التي كانت في قبضة المحتلين الإنجليز، حيث أنشأوا الجامعة المصرية ١٩٠٨ وظهرت فكرة البرلمان والدستور وافتتح أول برلمان عام ١٨٦٦ وأضاف أن المثقف المصري، خاصة بعد ١٩٥٢ أخذ ينسحب ويتحول من جديد إلى موظف عندما استطاع العسكر أن يدمروا المؤسسات الديمقراطية التي كانت قائمة، ومن هنا لم يعد لدينا مثقفون وإنما موظفون كتبة ومحترفون في هذا الفن أو غيره.

ورأى حجازي أنه بذلك لا يمكن الحديث عن مثقف وتحول ديمقراطي بالمعنى الذي نستطيعه عندما نتحدث مثلا عن "فولتير" وما قدمه في بعض القضايا أو كما فعل إميل زولا وجان بول سارتر، مشيرا إلى أنه لا يمكن لنا أيضا الحديث عن مثقف شبيه بالذي رأيناه في طه حسين عندما أصدر كتابه "في الشعر الجاهلي" وقاوم به المؤامرة الملكية التي شارك فيها الأزهر لتحويل مصر إلى مقر للخلافة ونقل الخلافة العثمانية التي انهارت بعد ثورة أتاتورك إلى مصر.

المثقف العقائدي

وبدأ المفكر السوري الدكتور رضوان زيادة حديثه مشيرا إلى أن دور المثقف بدأ عمليا من التأثر العربي بالغرب وذهاب عدد من الأشخاص للدراسة هناك، لذلك لم يكن غريبا أن جميع الأحزاب الأيديولوجية التي أسست في العالم العربي مع بداية القرن التاسع عشر يعود مؤسسوها إلى خلفيات غربية من أشخاص مثقفين، سواء الحزب السوري القومي الاجتماعي مع أنطون سعادة أو حزب البعث القومي العربي الاشتراكي مع ميشيل عفلق أو غيرهما من الأحزاب السياسية ذات البعد الأيديولوجي. وقال إنه بذلك بدأت ولادة مفهوم المثقف العقائدي الذي يمتلك الحقيقة وعليه ضخها إلى مجتمعه عندما يعود. وأوضح زيادة أن هؤلاء المثقفين استطاعوا مع وجود حراك اجتماعي ونشاط اقتصادي ما أن يكون لهم تأثير في المجال العام واستطاعوا بشكل ما تأسيس الحقل السياسي" في العالم العربي، لكن عندما حدثت الانقلابات العسكرية بدأ هنا نوع من التفاوض والتوازن بين السلطة الرمزية التي يتمتع بها المثقفون والسلطة المغتصبة من قبل العسكر، وهنا بدأ يضيق المجال التداولي للمثقفين إلى أن انتهت تماما مع نهاية الثمانينيات والتسعينيات وبدأنا نشهد نوعا جديدا من ولادة مفهوم المثقف، وهو ما أطلق عليه "المثقف الهجين" بمعنى أن المثقف لم يعد محترفا أو مشتغلا فقط في المعرفة بقدر ما أصبح ناشطا سياسيا ومشتغلا بمفاهيم حقوق الإنسان.

واعتبر الدكتور زيادة أن علاقة المثقف بالتحول الديمقراطي تبدأ عمليا من إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية الجارية فالمجتمعات العربية في معظمها خضعت لنوع من الاستبداد القاسي الذي يسيطر على جميع الحقول والمجالات، وبالتالي فإن المثقف عندما يريد أن يلعب دورا ينشق على هذا الاستبداد ويبدو غير مسموع الصوت إضافة إلى أن قدرته على إيصال فكرته تبدو محدودة، إن لم تكن معدومة تماما.

ودعا زيادة إلى أن يفكر المثقف عمليا في تغيير طبيعة دوره من طبيعة الاشتغال في المعرفة واعتبارها حكرا عليه إلى النزول إلى المجتمع والاشتغال معه ضمن بناء مفهوم التغيير الاجتماعي، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على تعزيز قدرات منظمات حقوقية وبناء المجتمع المدني المقاوم الذي يقف في وجه أنواع الاستبداد القاسي. وقال زيادة إن بناء نوع من التحالف بين الجمعيات والمجتمع المدني وقواه الناشطة التغييرية والحقوقية هو الكفيل بإطلاق نوع ما من التغيير الاجتماعي في المرحلة القادمة.

محنة عظيمة

وأوضح الدكتور محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أن الأصل في المثقف هو أنه فيلسوف وعندما تتدنى مهنته إلى ما هو أقل من هذه الفلسفة فهو يندرج تحت فئات أخرى، منها العالم والخبير ورجل الدين وغير ذلك من فئات، لكنه يبقى الكائن الذي يعمل بإنتاج المعرفة والإبداع، مشيرا إلى أن المثقف يقوم بذلك انطلاقا من تميزه لقيم أو مواقف محددة، وأن هذا التحيز عندما يشوه المعرفة ذاتها، ويؤثر على تشكيلها فإن هذا يحوله لرجل سياسة.

وأشار د. سعيد إلى أن المثقف عندما يمتلك سلطة يتحول إلى شئ مناقض لذاته، مؤكدا أن المثقف عندما يقترب من السلطة ينفي ذاته وينشق إلى شخصين أحدهما ربما يعمل بالمعرفة والآخر ينصح الحاكم ويقترب منه ويقدم له خطة عمل أو تحرك وفي هذه الحالة يتحول إلى خبير.

وأكد أن المثقف يعيش في محنة حقيقية، مشيرا إلى أنه ما يميز الوضع الراهن أنه منذ دخلت الدبابة خرج المثقف من صدارة المشهد العام والمشهد السياسي على وجه الخصوص، واحتل المثقفون مواقع متفاوتة في المشهد العام، فكانت لهم أدوار لم يقصدوها بالضرورة، مشيرا إلى أنه في الحالة المصرية تآكلت الطبقة الوسطى التي شكلت الوسيط أو "موجات الحمل" بين المثقف والجماهير بعد أن أخرج المثقف عنوة وبالقوة من صدارة المشهد العام.

وقال إن مسئولية المثقف لا تكون في مواجهة السلطة الغاشمة وحدها، بل أيضا في مواجهة مجتمعه، وشعبه أحيانا وبهذا المعنى يتأسس مجال ثقافي فريد هو ثقافة المداولات والحوار والجدل، مشيرا إلى وجود جبال من المرارة بسبب ما حدث وما يحدث لبلادنا من تخريب وتدمير فظيع واستثنائي وتدمير للنسيج الاجتماعي كله وتحطيم لإنسانية الإنسان وكرامته وإعمال آليات التعذيب والاعتقال وإلحاق العقاب البدني والمعنوي للجميع، مؤكدا أن أعظم ما يفعله المثقف هو إلقاء الضوء على حقل الاختيارات الممكنة تاريخيا بالتباساتها وإشكالياتها. وقال إن مهمة إنجاز التحول الديمقراطي لا تتعلق بالمثقف باعتباره منتجا للمعرفة وإنما باعتباره شخصا "يمارس الحياة ويتفاعل مع مجتمعه".

وأكد أن مهمة المثقف العربي في اللحظة الراهنة هي أنسنة الممارسة الاجتماعية والسياسية أو استعادة الحالة الإنسانية حتى في أبسط معانيها وإخضاع الدولة لحكم القانون، مشيرا إلى أن الدفاع عن حقوق الإنسان والشعب والتطلعات المشتركة للإنسانية يندرج تحت هذا التعريف لدور المثقف باعتباره "شخصا".

قطيعة

وأشار أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا إلى أن المثقفين في سوريا كانوا دائما يقودون كل المشروعات التي تقف في وجه الاستبداد لكنه أشار إلى شريحة كبيرة منهم كانوا أقرب للتحولات الكبرى وكانوا يناضلون من أجل فكرة يعتقدون أنها تمثل الحقيقة، وفي لحظة تحول ما يكتشف الجميع أن كل ما يناضلون من أجله ليس سوى سراب.

وقال نعيسة إنه دائما ما بدا له أن ثمة قطيعة -على المستوى السياسي- بين النخبة المثقفة والجماهير؛ مشيرا إلى أن هذا السؤال يطرح إشكالية العلاقة بين المثقفين والمجتمعات التي ينتمون إليها، موضحا أن أصل هذه الإشكالية قد يكون في أن هؤلاء المثقفين كانوا متلقين ولم يكونوا فاعلين، سواء في مجموعة من الأفكار الكبرى التي طرحت في الغرب، أو بتحولات سياسية واجتماعية حصلت في الغرب أيضا.

وأكد نعيسة على أنه من واجب المثقفين أن يمتلكوا الجرأة والشجاعة لإنتاج وصياغة أفكار جديدة وأن يعلنوا أولا سقوط المشروعات الفكرية والسياسية التي قامت عبر أجيال من الزمن باعتبار أن الحقيقة تكمن بها.

وقال إن الإقدام على هذه الخطوة الشجاعة سوف يمنح المثقفين السوريين الحيوية للمساهمة في صياغة أفكار ومشروع جديد، مؤكدا على أهمية إحداث قطيعة مع ما هو سائد، مشيرا إلى أنه من المهم الكف والتوقف عن ثنائية الخارج والداخل على أرضية مرضية هي "الفوبيا" من الخارج واعتبار أنه العدو دائما، مشيرا إلى أن الخارج هو جزء من حضارة عالمية نحن جزء منها وننتمي إليها.

النقد الذاتي

وبدأ د. أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة "السياسة الدولية" بالإشارة إلى إنه لا يمكن فهم مغزى اللحظة الراهنة في التطور الديمقراطي في العالم العربي إلا في سياق التطور السياسي الذي مرت به المنطقة، مشيرا لما عرفته تلك الحقبة من انتقال من الحكم الاستعماري إلى الحكم الليبرالي المتعثر قصير الأمد، ثم الحكم العسكري تحت شعارات الثورة والتقدمية والتي آلت بنا الآن إلى هذه الأوضاع التي نناضل في سياقها من أجل العودة بشكل جاد وحقيقي إلى الديمقراطية.

وقال إن اللحظة الراهنة يظهر فيها أن النضال من أجل الديمقراطية يتسم بالتلازم بين الضغط من الداخل والضغوط من الخارج.

وقال إنه لا يمكن لنا أن ندعي أن الذين يضغطون من أجل الديمقراطية يفعلون ذلك لأنهم يؤمنون بالديمقراطية لهذه المجتمعات، فالجميع يعلم أن تاريخ الولايات المتحدة والاستعمار الغربي لم يكن محبذا للديمقراطية بشكل أو بآخر وأن الولايات المتحدة بشكل خاص كانت تدعم أكثر أشكال النظم استبدادا وديكتاتورية في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، مشيرا إلى قيامها بتزكية القوى الإسلامية المتطرفة في مواجهة الشيوعية، وبعد سقوط الشيوعية وجدوا أنفسهم في مواجهة مع هذه القوى ثم أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى أن يشعروا إلى أن إحدى المشاكل الأساسية التي تعاني منها المنطقة هي الافتقار للديمقراطية، بما يؤدي إلى فيضان مشاكلها عليهم.

وأكد حرب على أنه لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي دون دور فاعل وقوي للمثقفين بما يستحق الدراسة المعمقة حول الطبقات المختلفة في بلادنا ودورها في هذا التحول ودراسة الدور الاستثنائي للمثقفين فيه، مطالبا المثقفين في المقابل بامتلاك شجاعة النقد الذاتي ليكونوا قادرين على القيام بدور أكثر حيوية في الفترة القادمة، مشيرا إلى أن المثقفين العرب وقفوا كثيرا إزاء القضايا التي لم تحسم بعد ولم يقدموا لها إجابات كقضايا الصراع بين الدين والدولة والأصالة والمعاصرة وغيرها من القضايا التي يجب أن تأخذ طريقها للحسم.

وقال إن الكثير من المثقفين نسب إليهم -للأسف- كثير من النواحي السلبية لكون بعضهم من ترزية القوانين وشاركوا في الدفاع عن السلطة واحتكارها وسعي بعضهم وراء مصالحهم وإنجازاتهم الشخصية على حساب الصالح العام، مؤكدا أن المثقفين إذا كانوا يتطلعون لدور جاد فعليهم البدء بالنقد الذاتي لأنفسهم لكي يقوموا بواجبهم التاريخي باعتبارهم ضمير الأمة.

الداخل والخارج

وقال المفكر السوري الطيب تيزيني إن تعريف المثقف أصبح أمرا ملحا مشيرا إلى أن المثقف هو "المفكر الفعّال والفاعل مفكرا، ومن ثم فهو يمتلك الفعل في سياق إنتاج المعرفة، كما يمتلك المعرفة في سياق الفعل وإلا سوف نجد أنفسنا أمام ثنائية ميتافيزيقية تلهي المثقف وتنهيه إذا اقتصرنا في النظر إليه على كونه منتجا للمعرفة وخارج الفعل.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الداخل والخارج، قال تيزيني إن الغرب -كما الشرق- ليس بنية واحدة وإنما هو غربان وربما أكثر من ذلك؛ ومن ثم فإن العمل النقدي الدقيق هو الذي يفصح عن هذا الغرب أو ذاك وإلا فكيف نفهم الغرب نفسه حين خرج متضامنا معنا في تظاهرات عارمة ضد الحرب على العراق مثلا.

وأشار تيزيني إلى أن الغرب أول بؤرة جيوسياسية أو سياسية يراد لها أن تؤثر فينا، عليها أن تؤثر عبر آليات الداخل نفسه وإلا فسوف تلفظ، ولا بد أن يكون هناك ما يستجيب للغرب من داخل البيئة، وإلا سنقع في مفاهيم أخرى كالغزو مثلا.

وأكد تيزيني أنه حين نفك الارتباط الغزوي بين الداخل والخارج سنأخذ ما أنتجه هذا الخارج، أما أن ندعو الخارج لأن يقتحمنا ويفعل ما يريد فإن هذا يصبح اختراقا ينهي الداخل لصالح خارج ما.

من اليمين: أكثم نعيسة. فايز سارة. بهي الدين حسن. رضوان زيادة. الطيب تيزيني

في صالون بن رشد:

إعلان دمشق

هل يصلح مدخلا للتغيير في سوريا؟

في السادس عشر من شهر أكتوبر الماضي أعلنت مجموعة من المثقفين والشخصيات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني السورية عن إصدار "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" أكدوا خلاله على ضرورة تعبئة الطاقات السورية في مهمة تغيير إنقاذية تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليد الأمور في بلاده.

وأكد الإعلان أن إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساسي في مشروع التغيير والإصلاح السياسي ودعا إلى نبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية تحت أي ذريعة، كما طالب ببناء دولة حديثة يقوم نظامها السياسي على دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معيارا للانتماء ويعتمد التعددية وتداول السلطة سلميا وسيادة القانون مشيرا إلى ضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا وتنظيم الحياة السياسية والإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية.

وقد كان إعلان دمشق حوارا لحلقة نقاشية ساخنة شارك فيها لفيف من الفعاليات السورية -في إطار صالون ابن رشد- وأدارها بهي الدين حسن مدير المركز، وذكر بهي أن صدور هذا الإعلان تلاه ردود أفعال واسعة سواء داخل سوريا أو خارجها، وأنه وقع عليه عند إعلانه عدد من أهم الفاعليات السياسية الحزبية والمدنية، ثم انضم إليه لاحقا عدد آخر من الفاعليات، أبرزها جماعة الإخوان المسلمين.

وبدأ الحديث د.رضوان زيادة الكاتب السوري المعروف الذي تحدث عن التطور التاريخي لولادة إعلان دمشق، مشيرا إلى أنه منذ عام ٢٠٠٠ بدأ حراك ونشاط المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في سوريا وبداية ما سمي بـ "ربيع دمشق عبر المنتديات الحوارية والثقافية في عدد كبير من المحافظات السورية.

استطرد زيادة مشيرا إلى أن المنظمات المجتمعية السورية حاولت انتزاع الحق في التعبير و"مأسسة" هذا الحق عبر تشريعات قانونية، لكنها لم تفلح وانتهى "ربيع دمشق" باعتقال عشرة من الناشطين ما زال بعضهم داخل السجون السورية، مضيفا أنه بعد ذلك مر المجتمع المدني. وأضاف أن سقوط نظام صدام حسين والبعث في العراق في مارس ٢٠٠٣، بدا كلحظة مفصلية أشعرت السوريين بخوف حقيقي حول مستقبلهم.

أضاف زيادة أنه هنا بدأ التفكير في نشاط جدي نحو بناء قدرات مجتمع مدني سوري ودخلت المعارضة والمنتديات التي أوقفت في حوار وجدل داخلي حول ضرورة التوافق على برنامج ما ومن هنا بدأ عمليا التفكير في صياغة وثيقة تتضمن برنامجا للتغيير المرحلي الديمقراطي التدريجي.

استطرد زيادة مشيرا إلى أن التجمع الوطني الديمقراطي لعب دورا كبير في احتضان هذه النقاشات والصياغات والحوارات مع الأحزاب الأخرى، سيما لجان إحياء المجتمع المدني والأحزاب الكردية وحزب العمل الشيوعي وغيره من الأحزاب.

ذكر الدكتور زيادة أن إعلان دمشق واجه عدة انتقادات يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط رئيسية أولها جاء من قبل القوميين، بدعوى أن هناك تخفيفاً في سياسة سوريا العروبية والقومية، رغم أن روح البيان أكدت على ضرورة الانتماء للمنظومة العربية بوصفها سياسة مبدئية، والتمييز بين مفهومي الأيديولوجيا القومية والعروبة، مشيرا إلى أن مفهوم الأيديولوجيا القومية قد سقط، في حين يظل مبدأ العروبة القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان صالحا لدمشق في دورها الوطني والديمقراطي في التغيير.

أضاف زيادة أن الانتقاد الثاني تم توجيهه فيما يخص القضية الكردية رغم أن هناك بعض الأحزاب الكردية، التزمت بالإعلان ووقعت عليه مثل التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية، مشيرا إلى أن الإعلان أكد على ضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل وشامل للقضية الكردية، ولكن في نفس الوقت ضمن سلامة المتحد الوطني السوري كأرض ووطن وشعب للجميع بدون استثناء.

أما النقد الثالث -حسب زيادة- فيتعلق بعلاقة الإعلان بالأقليات الدينية، مشيرا إلى أن الإعلان أكد -رغم الالتباس الحالي في بعض مواده- على ضرورة الالتزام بحق الأقليات جميعها ودورها في عملية التغيير إضافة إلى احترام مبدأ المواطنة.

ورأى زيادة أنه بالرغم من الملاحظات التي يمكن إبداؤها على إعلان دمشق، فإنه أطلق آلية ما أو حراكا ما بين جميع الأطياف حول ضرورة التفكير جديا في عملية التغيير لأن حجم الضغوط الخارجية التي تتعرض لها سوريا تقتضي بناء داخل قوي ومعافى وهذا لا يتم إلا ببناء قدرات المجتمع المدني السوري.

إنجاز مهم

وتناول فايز سارة القيادي في لجان إحياء المجتمع المدني السوري وأحد المشاركين في صياغة إعلان دمشق أطراف الحديث، مشيرا إلى أن صدوره جاء في ظروف غاية في التعقيد وعلى المستويين الداخلي والخارجي، حيث هناك استعصاءات الإصلاح المطلوبة والتي طرقتها قوي المجتمع المدني في سوريا والجماعات السياسية المختلفة، وفي الوقت الذي تراكم فيه هذا الاستعصاء كانت تجري في المنطقة والمحيط الإقليمي لسوريا جملة من التطورات والتغييرات تقود سوريا إلى مزيد من المواجهة مع المجتمع الدولي أو مزيد من الاختلاف مع محيطها الإقليمي، هناك مشكلة لسوريا في لبنان وأخرى في العراق ومشاكل مع تركيا.. الخ؛ فضلا عن مشكلة السياسة السورية مع الولايات المتحدة ودخول الاتحاد الأوروبي كطرف فيها.

وأضاف أن القوى الأساسية التي وقعت على الإعلان كانت تجمد مستوى من الاختلافات القائمة في الساحة السياسية السورية منذ وقت طويل ولم يسبق لها أن دخلت في حوارات جدية ومتشعبة وذات طبيعة وطنية ديمقراطية على

مدى تاريخها. وبهذا المعنى فإن توقيعها على إعلان دمشق يمثل إنجازا مهما.

وأكد سارة أن الإعلان كان نصا مفتوحا حيث ترك للجماعات والشخصيات المختلفة أن تبدي ملاحظاتها، وبالتالي هناك فرصة أمام إجراء تعديلات هيكلية، وربما جوهرية في الإعلان طبقا لما يجري الاتفاق عليه في النقاش بين الجماعات المختلفة، وأنه سيأخذ بعين الاعتبار من الناحية التنفيذية جملة من الملاحظات التي وجهت إليه ويدخلها -حتى لو لم يتقدم أصحابها إلى الهيئة المؤقتة للمناقشة- أو يدخل عليها إضافات جديدة.

ولفت إلى وجود هيئة مؤقتة تتولى عمليا متابعة الإعلان، وتتولى إقامة حوارات مع بقية الأطراف سواء تلك التي ترغب في الانضمام للإعلان أو تكتفي بإبداء ملاحظات حوله، مضيفا أنه سيتم لاحقا انتخاب لجنة دائمة ستكون بمثابة المركز الرئيسي للمعارضة السورية التي يمثلها الإعلان في شتى أطيافها.

لحظة فاصلة

وانتقل الحديث إلى الدكتور الطيب تيزيني أستاذ الفلسفة بجامعة دمشق الذي أشار بداية إلى أن لحظة سقوط بغداد كشفت للناس أن ما كان يعتقد أنه ثابت للأبد قد تهدم في لحظات في مشهد مأساوي للوطن العربي كله، مشيرا إلى أن العراق أسس لنمط من الاستبداد الذي يكاد يكون مغلقا بشكل كامل ولا يمكن اقتحامه من الداخل ومن ثم كان لابد أن يأتي الاختراق من الخارج.

أضاف تيزيني قائلا إن فتح الدائرة العراقية لم يأت من الداخل في وقت كان فيه كثير من المثقفين السوريين يلوحون للنظام السوري بأن يبدأ بفتح الدائرة من الداخل قبل أن يأتي فتحها من الخارج على أيدي الأغيار الغزاة، موضحا أن النظام السوري ظل عنيدا في موقفه في وقت كان فيه الشعب ينتظر مبادرات حاسمة للدفع نحو إصلاح وطني ديمقراطي.

أضاف تيزيني أن الشعب السوري لا يطمح إلا إلى ما يسد ثلاث مسائل هي الكفاية المادية والحرية والكرامة وهي المسائل التي لم يستجب لها، مما خلق حالة من الاستفزاز في أوساط الناس، دون أن تتاح لهم إمكانية التعبير عنه في وقت لم يدرك فيه النظام السوري أن هناك ضرورات لم يعد من المقبول تجاهلها إطلاقا إلا إذا تمت التضحية بالبلد.

وعدد تيزيني مجموعة من الملاحظات على إعلان دمشق ذكر في بدايتها أنه تحدث عن السلطة السياسية فحسب، أو عن احتكار هذه السلطة دون الالتفات لاحتكارات أخرى كاحتكار الثروة الذي أدى إلى نهب أموال هائلة ودفعها للخارج، مضيفا أن الإعلان تناول ثنائية الإسلام والعروبة فيما تقوم سوريا على "موزاييك" رائع الألوان ويحتوي على كل الأطراف الحضارية التي نشأت على أرضها.

أضاف تيزيني أنه يجب التأكيد على أن كل الأديان موجودة في سوريا؛ بما يدعو للمطالبة بالأخذ بالعلمانية التي تسهم في ضبط العلاقة بين السلطة السياسية والأديان. ورأى أن خروج سوريا من عنق الزجاجة يقتضي الأخذ بخطوتين أساسيتين أولاهما الاستجابة للشرعية الدولية، وثانيها الانخراط في عملية إصلاح وطني ديمقراطي يكون النظام الحاكم طرفا فيها في مصالحة وطنية بين الجميع.

مخاوف

وبدأ أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا حديثه بالتأكيد على أنه لا يريد التقليل من الإعلان، لكنه عبر عن خشيته أن يكون هذا الإعلان قد تم "سلقه" بالفعل تحت هاجس وضغط لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الحريري. وأشار إلى أن الإعلان يعد استثناء بالفعل وقد صدر في مناخ ضاغط وزخم سياسي مذهل لم يكن موجودا بها حتى قبل الستة أشهر الماضية.

وأضاف أن تداعيات الإعلان أعمق بكثير، وقد خلق حوارا وحيوية ودينامية حوله وصدرت الكثير من الإعلانات بعده تعارضه في مواقع وتؤيده في أخرى، إذ أن الإعلان قد خلق دينامية في غاية الخطورة بدأت تتنامى شيئا فشيئا حيث ولدت شعورا لدى الأقليات بأنه -الإعلان- يعبر عمن وقع عليه فقط وليس جل المجتمع السوري؛ فيما ولد خشية لدى الأقليات بأنه إذا ما استطاع أصحاب هذا الإعلان الوصول للسلطة فإنهم سيقومون بمتابعة عملية الإقصاء والقمع لهذه الأقليات.

وذهب نعيسة إلى أن الشارع الكردي يغلي تماما من جراء هذا الإعلان وأن هناك أكثر من ٤٠٠ مقال تم نشرها تنتقد الإعلان وبعضها حمل إيحاءات طائفية لم تكن موجودة قبل صدوره بما يخشى معه من أن ما ورد بالإعلان يحيل لاقتتال طائفي، مؤكدا أنه حتى هذه اللحظة لم تتم مراعاة أية ملاحظات تم إبداؤها على الإعلان.

انتقد نعيسة النص في الإعلان على أن "الإسلام دين الأكثرية وعقيدتهم"، مشيرا إلى أنه بذلك ينتهك حرية العقيدة، مؤكدا في نفس الوقت أن الأهم في هذا النص أنه يريد أن يؤكد أن العقيدة الإسلامية هي التي ستحكم الدولة القادمة.

وقال نعيسة إن الإعلان تحدث عن "نحن" و"الآخرين" رغم تأكيده على احترام عقائد الآخرين بما حمل معنى أن هذا الوطن بصيغة الـ "نحن" بمشاركة هامشية من "الآخرين" وتساءل نعيسة: هل هؤلاء الآخرون ضيوف على سوريا حتى يحترم الـ "نحن" عقيدتهم وهل من المعقول أن يظن أن سوريا بموروثها الثقافي والتاريخي الكبير قد صنعتها الأكثرية فقط؟

وقال نعيسة إن الإعلان بدا له أقرب لـ "العدمية السياسية" في نصه مثلا على رفض التغيير الذي أتي محمولا من الخارج، مشيرا إلى أن المعارضة السورية غير قادرة على إحداث تغيير في الاتجاه السياسي العام للدولة وأن القوة الوحيدة التي لا تزال تستطيع التأثير وحدها في هذا الاتجاه هي السلطة الحاكمة، رغم كل التداخلات الخارجية وفي وقت يتفق فيه الجميع على أن هذه السلطة غير قادرة على تقديم أي تنازل لتحقيق الإصلاح والتغيير حيث ينكر الإعلان على الخارج أن يكون هناك تغيير يأتي منه فكيف -والتساؤل لنعيسة- سيتم التغيير في داخل سوريا ما لم تكن هناك قوى خارجية تدفع السلطة في اتجاه إجراء هذه التغييرات؟

وفي تعقيبه الختامي أشار د. رضوان زيادة إلى أن المعترضين على ما جاء بالإعلان بشأن القضية الكردية لم يذكروا الحقوق التي كان مطلوبا ذكرها فيه، مؤكدا إصرار جميع الموقعين على الإعلان على أن الأكراد جزء من النسيج الوطني السوري.

وعبر زيادة عن اعتقاده بأن عبارة "الإسلام دين الأكثرية" مقحمة بالفعل، مشيرا إلى أن الجميع يعلم مدى التدين في المشرق العربي ولا يمكن تجاهل ذلك.

كذلك أكد فايز سارة أن إعلان دمشق ليس نصا مقدسا مشيرا إلى وجود آليات للعمل فيه تتضمن تكليف وفود بالحوار مع مختلف القوى حول محتويات الإعلان دون معارضة لصدور أية إعلانات أخرى.

وأوضح أن هناك تسعة أحزاب كردية وقعت على الإعلان دون أن تطلب تغيير حرف واحد فيه. وقال إن الإعلان يحاول استنهاض حالة داخلية لإقامة مستوى من التوازن في الوضع الداخلي بما يساعد قوى المعارضة على أن ترسم المستقبل المقبل لسوريا.

وعاد أكثم نعيسة لانتقاد الإعلان مشيرا إلى دعوة الإعلان لتوحيد كل قوى المعارضة في ظله بما يعني عدم الاستفادة من تاريخ طويل في ظل الاستبداد والسقف الواحد والحزب الواحد والقائد الواحد. وقال إنه من الطبيعي أن يكون هناك اصطفاف، واصطفاف مناقض له وقال إن هناك إعلانا آخر هو إعلان حلب سيتم إصداره وهو مناقض تماما لإعلان دمشق، حيث الثاني ديني والأول -إعلان حلب- علماني.

وعدد الدكتور الطيب تيزيني مجموعة جديدة من الملاحظات، مشيرا إلى أن الإعلان تضمن خلطا فيما يتعلق بالعلاقة بين الإسلام كمنظومة للعقيدة والإسلام السياسي، وأكد أن الخارج لا يصنع داخلا ما بما يستوجب عدم الرهان على الخارج إلا بقدر أن له فضلا في أنه استطاع أن يحدث شرخا في نظم تكاد تكون غير قابلة للانفتاح من داخلها.

وأكد تيزيني على ضرورة الدعوة لتأسيس مؤتمر وطني ديمقراطي يجمع كل السوريين الذين ينضوون تحت شرطين مهمين أولهما الإقرار بتعددية غير مشروطة، وثانيهما أن يكون هناك إجماع على مشروع إصلاح وطني ديمقراطي يجعل سوريا قادرة على مواجهة التحديات الراهنة.

متابعة محيي الدين سعيد

منذ اللحظة الأولى لصدور "إعلان دمشق" في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥ والتعليقات والمناظرات لا تتوقف حول أهمية الإعلان وتوقيته ومضمونه، وطريقة الإعلان عنه، ومدى تمثيله لأطياف المعارضة السورية، وإلى جانب الرؤى المتباينة التي ظهرت في مداخلات السوريين المشاركين في صالون ابن رشد، نعرض لرؤية أخرى يعبر عنها الباحث المصري سيد اسماعيل ضيف الله.

إعلان دمشق

هل يسمو فوق الخلافات الفكرية؟

سيد إسماعيل ضيف الله

لا شك أن الإعلان له أهميته من حيث كشفه عن وجود قوى سياسية في المجتمع السوري قُمع صوتها لسنوات في ظل الاحتكار التام للنظام السوري الحاكم للممارسة السياسية. ومن ثم، ربما تكون الرسالة الأولى للمجتمع الدولي الذي تتزايد فيه نبرة الانتقاد والإدانة للنظام السوري حدةً، هي "هنا بدائل ديمقراطية" يمكنها أن تنقل سورية من "الدولة الأمنية" إلى "الدولة السياسية"، بالطرق السلمية، وتجعل من سوريا دولة أكثر تكيفًا مع المتغيرات الدولية. وهذا هو التحول الأساسي في نهج القوى السياسية المعارضة في التعامل مع النظام الحاكم فلم تعد لدى هذه القوة السياسية أي ثقة في التعامل مع النظام الحاكم بوصفه شريكًا على نهج الإصلاح السياسي، فكانت النقلة من "استراتيجية الإصلاح" إلى "استراتيجية التغيير"، دون حاجة لفعل الموازبة السياسية الذي يجعلها تُعلن التكتيكي وتُخفي الاستراتيجي.

تحالف المتنافرين

لا شك أن "التغيير" يمثل هدفاً يصلح أن تجتمع عليه كل القوى السياسية التي عانت من ممارسات النظام الحاكم، لكن المشكلة لم تكن أبداً في الأهداف العامة ولا في توصيف المأزق السوري الداخلي والخارجي، فالشيطان لا يسكن في العموميات، وإنما في التفاصيل. ونظرة سريعة على الموقعين على إعلان دمشق والمنضمين إليه – قبل قراءة الإعلان– تكشف عن مفارقة أسميها مفارقة "تحالف المتنافرين". فقد وقّع على البيان "التجمع الوطني الديمقراطي" و"لجان إحياء المجتمع المدني"، وائتلافان كرديان هما "التحالف الديمقراطي الكردي"، والجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا"، وهذان التحالفان يضمان ثمانية من الأحزاب الكردية الأحد عشر، إضافة إلى تنظيم جديد يسمى "حزب المستقبل"، (والذي تم التعريف به بذكر اسم زعيمه الشيخ نوّاف البشير!)، فضلاً عن سبع من الشخصيات الوطنية وهم: رياض سيف النائب البرلماني السجين منذ أكثر من ٤ سنوات، والمفكر الإسلامي المنفتح جودت سعيد، ود. فداء الحوراني، ود. عادل زكار، وعبد الكريم الضحاك– وهيثم المالح، ونايف قيسية.

وإذا كان يمكن تصوّر أن هذا التحالف يجعل مهمته التغيير الجذري، ويحددها بأنها" مهمة تغيير إنقاذي تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية"، فهل يمكن تصوّر أن هذا التحالف، الذي – من المفترض– أنه يغلب عليه أنه ذو رؤية علمانية في تصوّره للعلاقة بين الدين والدولة، واستناده للمواطنة أساسا للعلاقة بين الفرد والدولة ضرب أيديولوجيته ومبادئه بعرض الحائط؟

إفلاس العلمانية

لم يكن الإخوان المسلمون شركاء في صياغة الإعلان، وإنما انضموا إليه وتبنوه أكثر ممن قاموا بصياغته، بل اعتبروه "إعلانا تاريخيا"، بناء على الدعوة غير المباشرة التي حملها نص البيان إليهم: "الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب".

ومفاد هذه الدعوة غير المباشرة للإخوان المسلمين للانضمام للإعلان من وجهة نظري أن القوى العلمانية الديمقراطية في العالم العربي أوشكت على الإفلاس ولم تعد تستطيع أن تقدم تصورًا سياسيًا لإدارة الدولة كبديل للأنظمة المستبدة القائمة دون أن تغازل الأحزاب والجماعات الدينية، وأنها تقبل أن تكون رديفاً أيديولوجيًا لها.

أما الملمح الثاني للمفارقة، فيتعلق بموقف الأكراد، فإذا كان الإعلان غازل الأحزاب الدينية الغائبة عن حفل صياغته، فمن المتوقع أن يكون أكثر تعبيراً عن مطالب الحاضرين بقوة في هذا الحفل، ولاسيما إذا تمثل هذا الحضور في ائتلافين يمثلان ثمانية أحزاب كردية! لكن هذا لم يحدث، فقد جاء الإعلان دون سقف المطالب الكردية بكثير، فالمواطنة لا تشفي من استبداد لدى قطاع كبير من الأكراد السوريين، وهو ما جعل عدداً من الأحزاب السياسية الكردية يعلن عدم مشاركته في صياغة الإعلان الذي وقع عليه التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية، والتأكيد على أن القضية الكردية ليست قضية مواطنة أو قضية لاجئين، بل هي قضية أرض وشعب ويجب أن تحل مثل معظم قضايا الشعوب حسب القوانين الدولية وفي إطار وحدة البلاد، وفقا للبرامج السياسية للأحزاب الكردية.

لا شك أن التحالف بين الإسلاميين والعلمانيين، و القوميين والأكراد ليس مستحيلا، لاسيما إذا كان ضرورة وطنية في ظل الحالة السورية المستعصية، لكن المستحيل حقاً أن يسعى الإعلان إلى" نبذ الفكر الشمولي، والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية"، بينما هو غارق في كل ذلك حتى أذنيه عبر ترسيخ "الديمقراطية ما قبل الوطنية!!"؛حيث التجاور الطائفي والإثني والعشائري، فهل يفضي هذا التجاور الملغم بمفهومي "الأكثرية/ الأقلية" إلا إلى تفتت وربما حروب أهلية؟!

الاستبداد الكوني

والسؤال ما الذي منع مثل هذا التحالف، وهو الأول من نوعه بين الإسلاميين والعلمانيين والقوميين الأكراد في سوريا من الاستناد لبني وطنية حداثية منفتحة تتجاوز العشائرية والطائفية والإثنية؟

أخشى أن يكون السبب في ذلك أن هذا التحالف ليس إلا تحالفاً سطحياً توافق عليه المتحالفون بهدف أن يحجز كل طرف منهم نصيبه من السلطة الآيلة للسقوط في أي لحظة، ثم يبدأ صراع الاقتسام القاسي بعد ذلك، و إلا لماذا هذا الحياد غير المبرر تجاه الاستبداد الخارجي لدرجة عدم التلفظ بكلمة واحدة عن قوى استعمارية ساندت لسنوات طوال الاستبداد الوطني؟ إن المسكوت عنه في الإعلان (نقد الاستبداد الكوني) لو كان قد تم الإفصاح عنه كان يمكنه أن يصحح مسار العمل الوطني السوري على طريق التحول الديمقراطي السلمي وعلى أسس وطنية حداثية وليست عشائرية إثنية دينية.

سلطات البحرين ماضية في التنكيل بالمدافعين عن حقوق الإنسان

اعتداء بالضرب على رئيس مركز البحرين واعتداء جنسي على ناشط بحريني!!

تعرض عبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان في الثالث من ديسمبر للاعتداء من قبل قوات الأمن، وقد أظهر التقرير الطبي الصادر عن مستشفى السلمانية الحكومي إصابته برضوض أسفل الظهر وشرخ في الكتف الأيسر. كما تعرض ١٤ مواطنا آخر للاعتداء في الحادث ذاته، حيث تعرضوا لإصابات مشابهة.

وكان الخواجة في القاهرة حيث كان يشارك في مراقبة الانتخابات هناك، ولكنه عاد على عجل بسبب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البحرين لثلاثة أيام متواصلة إثر تعرض عضو المركز وعضو لجنة العاطلين موسى عبد علي للاختطاف والاعتداء البدني والجنسي من قبل قوات أمنية. وقد أعلن الخواجة قبل عودته الإضراب عن الطعام بسبب الاعتداءات التي يتعرض لها الناشطون والمواطنون في البحرين.

وفي يوم عودته – يوم الجمعة ٢ ديسمبر الجاري – توجه الخواجة سيرا على الأقدام لمدة ٣ ساعات من مكان إقامته إلى منزل ضحية الاعتداء موسى عبد علي كتعبير عن التضامن معه. والتحق بالمسيرة عدد متزايد من المواطنين بلغ عدة آلاف عند الوصول إلى منطقة العكر حيث يقيم موسى. وكانت لجنة العاطلين قد دعت إلى المشاركة في تلك المسيرة والتوقف عن الأعمال الاحتجاجية المسائية التي كانت تنظمها بسبب استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة في منع أعمال الاحتجاج السلمي وسط العاصمة والمناطق المحيطة بها.

وللتعبير عن الاحتجاج على الاعتداءات، ولكسر سلسلة الإضرابات، أعلن الخواجة في اليوم التالي– عن عزمه السير على الأقدام إلى منطقة الديوان الملكي. حيث بدأ السير في الثالثة بعد الظهر، وبعد ١٠ دقائق قام بعبور الجسر المؤدي لمدينة عيسى، وحينها كان قد التحق به ١٤ من المتضامنين مع القضية، وقبل الانتهاء من الجسر جاءت ١٧ عربة تحمل حوالي مائة من القوات الخاصة الملثمين وأحاطوا بالمجموعة وأنزلوهم إلى جانب الطريق حيث اعتدوا عليهم بالضرب بالهراوات، دون إعطائهم أية فرصة للكلام أو الرجوع من حيث جاءوا، وظلوا في تلك الحالة لمدة حوالي نصف ساعة حيث تجمع أعداد من المواطنين بالقرب من المكان وتعطل السير، ونتيجة الاتصالات والمفاوضات أقنع الخواجة مرافقيه بالتفرق والعودة، ثم واصل هو وحيدا السير باتجاه الديوان الملكي.

وبعد حوالي ١٥ دقيقة من السير منفردا، وكان صحفيون ونشطاء يراقبون الموقف عن بعد، توجهت سيارة مدنية بسرعة كبيرة نحو الرصيف المخصص للمشاة حيث كادت تصطدم به، ونزل منها شخصان بلباس مدني حاولا إدخاله في سيارتهما عنوة وقالا إن لديهما أوامر بالقبض عليه، ولكنه رفض الامتثال لهما وطلب حضور موظفي أمن رسميين، وهذا ما حدث بعد حوالي عشر دقائق حيث جاءت دورية للشرطة ألقت القبض عليه ونقلته إلى مركز أمن المنطقة الوسطى حيث تم التحقيق معه دون أن تكون هناك تهمة محددة توجه إليه. ونتيجة لإعلان لجنة العاطلين عن فعاليات احتجاجية جديدة وتوافد المواطنين إلى مركز الشرطة، تم إطلاق سراح الخواجة في الخامسة مساء، حيث تم أخذه للمستشفى، بعد أن وجه نداء لعدم تنفيذ أية أعمال احتجاجية كما كان مزمعا تلك الليلة.

وقد استهجن مركز البحرين لحقوق الإنسان استمرار الاعتداءات على الناشطين والمواطنين، وطالب جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان بالتدخل العاجل لوقف هذه الاعتداءات والتحقيق فيها وتقديم المتورطين للعدالة.

وكانت واقعة الاعتداء الجنسي المشين على الناشط موسى عبد علي قد وقعت فجر الثامن والعشرين من نوفمبر عندما اقتادته مجموعة من الملثمين بزي مدني يحملون هراوات وأسلحة شخصية وعرفوا أنفسهم له بأنهم من رجال الأمن، ومن خلال لهجتهم والأقنعة السوداء التي يرتدونها تأكد له أنهم من القوات الخاصة التي سبق لها الاعتداء على اعتصام سابق للعاطلين في يونيو الماضي ونتج عنه في ذلك الوقت إصابته بشكل بالغ استدعى تلقيه العلاج لأكثر من ثلاثة أشهر.

وقد قامت المجموعة الملثمة بتقييد موسى من يديه بالقيد البلاستيكي وقادوه إلى مكان منعزل حيث انهالوا عليه بالضرب بالهراوات وقام اثنان منهم بنزع ملابسه ومحاولة الاعتداء الجنسي عليه الذي لم يكتمل بسبب مقاومته، وتركوه بعد أن هددوه بالاعتداء على أهله وزوجته. ووفقا للمعلومات الواردة من مركز البحرين لحقوق الإنسان، فقد اتصل مجهولون صبيحة اليوم التالي بأعضاء آخرين من لجنة العاطلين بينهم حسن عبد النبي، حيث تم تهديدهم بتعريضهم لاعتداءات مماثلة ما لم يتدخلوا لإقناع زملائهم بالتراجع عن تنظيم اعتصام العاطلين أمام الديوان الملكي في اليوم ذاته. وكان حسن عبد النبي قد تعرض بدوره في اليوم السابق للاختطاف والضرب بالطريقة ذاتها.

وكانت لجنة العاطلين قد دخلت في مفاوضات طويلة مع السلطات من أجل توفير فرص العمل للعاطلين دون جدوى، ما أدى إلى تنظيم العديد من الاعتصامات السلمية التي شارك فيها أكثر من ٥٠٠ من العاطلين احتجاجا على مماطلة السلطات في إنهاء مشاكلهم.

.. ومنظمات حقوق الإنسان تدين الاعتداءات المشينة

أعربت ٢٢ من المنظمات الحقوقية المصرية والعربية –من بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان– عن بالغ قلقها وإدانتها المطلقة لحادث الاعتداء الجسدي على موسى عبد علي الناشط بمركز البحرين لحقوق الإنسان والعضو المؤسس والمنتخب بلجنة العاطلين على خلفية نشاطه السلمي في التصدي لقضايا العاطلين والدفاع عن حقهم في العمل وفي الضمان الاجتماعي.

واستنكرت المنظمات في بيان مشترك أصدرته في مطلع ديسمبر ٢٠٠٥ التهديدات التي أطلقها الجناة بتكرار هذه الاعتداءات بحق الناشطين في هذه اللجنة إذا ما واصلوا اعتصاماتهم أمام الديوان الملكي. وطالبت السلطات البحرينية بوضع حد لتلك الاعتداءات المشينة وإجراء تحقيق فوري ومحايد وشفاف بشأنها، وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة وجبر أضرار الضحايا.

وأكد البيان أن موسى وزملاءه الأعضاء بلجنة العاطلين، إضافة إلى ضرورة صيانة حقوقهم كأفراد عاديين، يعدون من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين توجب المواثيق الدولية حمايتهم والدفاع عنهم.

تحت عنوان "حالة السجون العربية" أصدرت المنظمة العربية للإصلاح الجنائي تقريرها الأول الذي تناولت فيه أوضاع السجون والسجناء في تسع دول عربية هي الأردن والبحرين وتونس وسوريا والعراق وليبيا ومصر والمغرب واليمن وهي الدول التي تكاد تكون كما يقول نجاد البرعي المحامي ومدير جماعة تنمية الديمقراطية في تقديمه للتقرير، صورة حقيقية للوضع العربي بكل أطيافه وألوانه حيث الأوضاع شديدة التماثل وجميع السجون في الدول محل التقرير تعاني من التكدس بشكل عام، كما يعاني السجناء فيها من تدني الرعاية الصحية والاجتماعية ويتعرض السجناء والسجينات في بعضها لسوء المعاملة والذي يصل إلى حد شبح السجينات دون الثامنة عشرة في سجون الأمن أو إهمال الرعاية الصحية بشكل متعمد كنوع من العقاب للسجناء في مصر.

في التقرير الأول عن حالة السجون العربية:

الحكومات العربية تحولت إلى "بيوت خبرة" لممارسة التعذيب

برامج تدريب ضباط الشرطة على حقوق الإنسان شكلية ودعائية

عرض: محيي الدين سعيد

ويرجع البرعي تدني أوضاع السجناء في العالم العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية أولها: النظرة المتخلفة للعقوبة واعتبار أن الهدف منها هو الإيلام والردع وليس الإصلاح، وثانيها: الأوضاع الاقتصادية والتردي السياسي في الدول العربية وتوجه الاعتمادات المالية- التي هي شحيحة بحكم الأزمة الاقتصادية والفساد السياسي- إلى بناء سجون جديدة وليس إلى تحسين أوضاع السجون القائمة فعلا وآخر الأسباب سيادة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في التشريع الجزائي العربي بشكل عام بما يؤدي إلى عدم الاهتمام بأوضاع سجناء يرى القائمون عليهم أن بعضهم سوف يقضي أربعا وعشرين ساعة أو حتى ثلاثة أشهر في الحبس وفاء لعقوبة الإصابة الخطأ على سبيل المثال.

ويؤكد التقرير أنه رغم التصريحات المتوالية للمسئولين الأمنيين في البلدان العربية حول حسن معاملة المواطن من قبل ضباط الشرطة والبرامج العديدة التي تقوم بها وزارات الداخلية في مجال تدريب ضباطها على حقوق الإنسان، فمازال التعذيب يمارس بشكل منهجي في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز العربية وكأن هذه البرامج تنظم لغرض إعلامي أو ترفيهي أو دعائي لإيهام الرأي العام والداخلي والخارجي بأن هذه السلطة أو تلك تحترم حقوق الإنسان مشيرة إلى أنه ما زالت النصوص والتشريعات العقابية العربية تزخر بالمواد والنصوص القانونية التي تحتاج إلى تعديل لتتوافق مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها جميع الدول العربية.

ويقول التقرير إنه رغم جهد منظمات حقوق الإنسان والإعلام العربي في عرض انتهاكات حقوق الإنسان فما زالت الحكومات العربية تتجاهل كل ما يقال عن التعذيب في سجونها بل تفاقمت المشكلة لدرجة أن هذه الحكومات أصبحت بمثابة بيت خبرة في ممارسة التعذيب الذي لا تستطيع الحكومة الأمريكية القيام به على أعضاء الحركات الأصولية التي تتهم بالإرهاب فإذا بها ترسلهم إلى هذه الحكومة العربية أو تلك للقيام بهذه المهمة.

تناول التقرير الخلفية القانونية والتطور السياسي لكل من البلدان التسع التي يقوم برصد أحوال السجون فيها، فأشار بداية إلى اختلاف هذه البلدان في شكل النظام الحاكم بها بين النظام الأميري والملكي الوراثي والجمهوري وإن كانت السمة الأساسية بها جميعا هي سيطرة الحاكم الأعلى على مجريات الأمور بها.

ويشير التقرير إلى أن البلدان التسع -محل الدراسة- صدقت على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومع ذلك فقد أرفقت هذه البلدان تصديقها بعدد من التحفظات على مواد معلنة فيها وعدد منها أغفل التصديق على اتفاقيات مهمة أو لم يصدق بعد على بروتوكولات ملحقة بهذه الاتفاقيات، لافتا إلى أن الدساتير الخاصة بهذه البلدان تتضمن قدرا كبيرا من المبادئ التي تؤكد على حماية واحترام حقوق الإنسان، سواء المدنية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المشكلة لا تتعلق بما تنص عليه هذه الدساتير بل تتمثل في القوانين التي عادة ما تقيد ممارسة هذه الحقوق وتجعل للسلطة اليد الأولى والأخيرة في الاعتراف بهذه الحقوق والحريات أو تجاهلها تماما.

يشير التقرير إلى أن عددا من البلدان التي يشملها التقرير لا تزال ترزح تحت نير حالة الطوارئ منذ سنوات وعقود طويلة كسوريا التي فرضت فيها حالة الطوارئ منذ عام ١٩٦٣ حتى الآن ومصر المفروضة فيها الطوارئ منذ عام ١٩٨١ دون انقطاع ويقول إن هناك تشابها يصل إلى حد التطابق بين أوضاع السجون في تلك البلاد وأبرز مظاهر ذلك:

- الاكتظاظ البالغ بالسجون حيث لا تلتزم إدارات السجون بتوفير السماح للحد الدنيا لكل سجين.
- تدني الرعاية الصحية والتجهيزات الطبية داخل هذه السجون.
- سوء حالة النظافة الشخصية للسجناء نتيجة عدم الالتزام بتوفير الماء اللازم والصابون.
- تفشي المعاملة القاسية والتعذيب داخل السجون.
- حرمان سجناء الرأي من حقوقهم في الزيارة والرعاية الطبية.
- عزل السجناء لفترات طويلة تصل إلى سنوات في دول مثل سوريا وتونس بالتناقض مع نصوص قانون السجون في كل من البلدين.
- منع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان من زيارة السجون ومتابعة أوضاع السجناء بل هناك دول تمارس الانتهاكات بحق

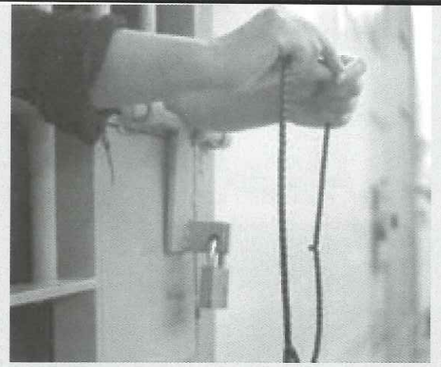

نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم وقد تصل إلى سجنهم في بلدان مثل سوريا وتونس ومصر.

- تزايد ظاهرة الوفيات داخل السجون وأماكن الاحتجاز حيث يرصد التقرير الخاص بتونس وفاة ١٤ سجينا في الفترة من عام ١٩٩٩، إلى عام ٢٠٠٣ لأسباب منها غياب الرعاية الصحية والتعرض للتعذيب، كما رصد التقرير الخاص بمصر وفاة عشرات الحالات بتأثير التعذيب في أقسام الشرطة والسجون، إلى جانب وفاة خمسة مواطنين في سوريا في عام ٢٠٠٤ واستمرار ظاهرة الإعدام خارج نطاق القانون للمعارضين وهو ما زال قائما في ليبيا.
- منع الزيارة عن السجناء كعقوبة إضافية وخاصة بالنسبة لسجناء الرأي.
- استمرار ظاهرة المفقودين داخل السجون والذين لا يعرف مصيرهم حتى الآن في كل من سوريا وليبيا.
- ظاهرة الحبس الاحتياطي والتي تعد عقوبة يتم فرضها لفترات طويلة على أشخاص لم يدانوا بعد، وتصل إلى ٦ شهور في التشريع المصري وغياب آليات للتظلم من أوامر الحبس الاحتياطي وهو ما رصدته تقارير كل من مصر والبحرين.
- الإسراف في توقيع العقوبات السالبة للحرية وهو أحد عوامل اكتظاظ السجون خاصة في مصر والمغرب.
- وجود انتهاكات بحق السجينات بشكل خاص منها ما أشار إليه مركز عمان لحقوق الإنسان، من انتهاكات فادحة ارتكبت بحق نزيلات مركز الحنساء لرعاية وتأهيل الفتيات وضروب من التعذيب تعرضت لها نزيلات المركز من القاصرات، كما رصدت لجان الدفاع عن الحريات في سوريا، وجود ظاهرة الاستغلال الجنسي للسجينات في بعض الحالات. وأشار المرصد المغربي للسجون إلى عدم معالجة قانون السجون المغربي لحالة المرأة الحامل والمرضع وكيفية معاملتها.
- غياب دور الجهات القضائية فيما يتعلق بالإشراف والتفتيش على السجون وشكلية هذا الإشراف في أغلب الأحيان.
- وجود فجوة كبيرة بين قوانين السجون وقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء كما هو الحال في اليمن.

ويدعو التقرير إلى تطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل في الأردن لتوفير ما يلزم من الخدمات الأساسية ورفع كل مظهر من مظاهر المعاملة القاسية والمهينة، مشيرا إلى أن ذلك يتطلب إعادة النظر في التشريعات بما يحول دون ارتكاب الأعمال الإنسانية ويكفل على الأقل ألا تمر هذه الأفعال دون محاسبة.

فيما يشير التقرير الخاص بالبحرين إلى غياب قانون متطور يحكم السجون بها وينظمها وغياب الكوادر المؤهلة لاستكمال الأنظمة المتطورة للعقاب والتي تجعل من العقاب والسجن وسيلة لإصلاح النزلاء وإخراجهم بعد تنفيذ العقوبة أفراداً صالحين للمجتمع.

وأكد التقرير الخاص بتونس أن السجون بها تشهد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وأن التعذيب وسوء المعاملة يمارسان بشكل واسع في العديد من سجونها، مما أدى إلى وفاة عدد من السجناء إلى جانب تعرض السجناء السياسيين وسجناء الرأي لمعاملة قاسية وأسوا من تلك التي يتعرض لها سجناء الحق العام.

ويشير التقرير المتعلق بسوريا إلى استمرار ممارسة التعذيب وضروب المعاملة الحاطة بالكرامة في سجونها وحماية القائمين على التعذيب من العقوبة إلى جانب إفراد المعتقلين السياسيين بأوضاع خاصة وغريبة سواء كانوا رجالا أو نساء عن طريق حرمان غالبيتهم من زيارة الأهل وحرمان أهاليهم من معرفة حتى أماكن وجودهم وعدم وجود تبيان حصري للمفقودين منهم وحرمان غالبيتهم -إن لم يكن جميعهم- من إكمال دراستهم الجامعية ومنع المحامين من زياراتهم وأحيانا من الدفاع عنهم أمام محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية وحرمانهم من الهاتف، ووسائل الإعلام ومنعهم من التكلم مع بعضهم البعض ووضعهم في الغرف الانفرادية لمدة طويلة.

ويقدم التقرير ثلاث قراءات لحالة السجون في العراق يرصد الأول البنية التشريعية للسجون في العراق وما تتضمنه من تجهيزات وهو التقرير الذي أعدته جمعية حقوق الإنسان (بابل- العراق) ويتناول الثاني الذي أعدته نقابة المحامين العراقية التعذيب وواقع السجون في العراق وما يجري بها من انتهاكات ظهرت بشاعتها في سجن أبو غريب. كما يقدم تقريرا منقولا عن صحيفة الأوبزرفر البريطانية رصد بعين أجنبية الواقع السيئ لحياة السجون في العراق.

ويقول التقرير الخاص بليبيا إن قوات الأمن والشرطة بها دأبت على تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم خصوصا أثناء التحقيقات، مشيرا إلى أن وسائل التعذيب تتضمن الضرب الأيدي والأقدام والأحزمة والعصي والأسلاك الكهربائية والتعليق في أوضاع ملتوية ومؤلمة مع الضرب واستخدام الصدمات الكهربائية والاغتصاب والعنف الجنسي والتهديد باغتصاب زوجات المعتقلين وبناتهم لإجبارهم على الاعتراف، فضلا على المعاملة غير الإنسانية التي يعامل بها السجين داخل السجن كأن يجبر في مرات عديدة على شرب بوله.

ويؤكد التقرير الخاص بمصر أن السجون والمعتقلات بها ما زالت تفتقر إلى الحدود الدنيا المعتبرة فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية داخلها وفي طريقة التعامل مع السجناء، مشيرا إلى تكدس الزنازين بالنزلاء وتدني مستوى النظافة وقلة منافذ التهوية وعدم كفاية الملابس والأغطية وسوء مستوى التغذية، بما يؤدي لانتشار الأمراض المعدية بين النساء والمعتقلين على نحو يهدد حياتهم إلى جانب انتهاك الحق في الزيارة وفي الرعاية الصحية وفي التعليم واتخاذ التفتيش على السجون طابعا مظهريا شكليا في الفترة الأخيرة، لافتا إلى استفحال ظاهرة التعذيب بها.

ويقول التقرير إن عدد السجون المصرية بلغ ٤٤ سجنا منها عشرة سجون تم بناؤها عامي في ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بتكلفة إجمالية بلغت ألف مليون جنيه مصري، فيما تناول عددا من حالات الوفيات نتيجة التعذيب داخل السجون وأماكن الاحتجاز في السنوات الأخيرة.

ورغم إشارة المرصد المغربي للسجون لمجهودات مبذولة من أجل تحسين الأوضاع داخل المؤسسات السجنية بالمغرب، إلا أنه يشير في نفس الوقت إلى أن هذه المؤسسات تعاني من هزالة الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لها ومن التهميش وغياب العناية والاهتمام اللازمين لها من طرف الدولة ومن طرف الرأي العام الوطني بما كان له انعكاسه في أن تحيد هذه المؤسسات عن الدور المنوط بها وتحولها إلى مدرسة لتلقين الجريمة وتزايد حالات العودة التي بلغت في بعض المدن كالدار البيضاء ٧٠٪.

فيما يلفت التقرير الخاص باليمن إلى أن قانون السجون ولائحته في اليمن يفترقان كثيرا عن القواعد الدولية المعلنة لمعاملة السجناء، وأن الكثير من أحكام هذا القانون إما خالية من قواعد الحد الأدنى أو مضادة لها والجزء اليسير وهو المطابق للقواعد الدولية يتم تجاوزه، وذلك من حيث الممارسة من قبل القائمين على السجون، معتبرا أن السجين في ظل هذا القانون لا يحصل إلا على قدر ضئيل جدا من المعاملة التي تتفق مع قواعد الحد الأدنى.

٦ منظمات سورية

تشارك في ورشة تدريبية حول قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي

جانب من المشاركين السوريين في الورشة التدريبية

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من ٢١- ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥ أعمال الورشة التدريبية الرابعة لكوادر منظمات حقوق الإنسان في سوريا، والتي تركزت أعمالها حول قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في سوريا.

شارك في أعمال الدورة نحو ٣٠ من كوادر ٦ منظمات سورية هى لجان الدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة السورية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بسوريا، والجمعية السورية لحقوق الإنسان، ومنظمة نشطاء حقوق الإنسان في حماه ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

استهدف برنامج الدورة أن يلبي حاجات المدافعين عن حقوق الإنسان في التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وكيفية الإدارة الفعالة لمنظمات حقوق الإنسان في سوريا؛ ومن ثم اشتمل البرنامج على مجموعة من المحاضرات المتعلقة بالتطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان والشرعة الدولية لهذه الحقوق، ومدى جدوى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

كما عالج برنامج الدورة كذلك القضايا ذات الصلة بوضعية حقوق الإنسان في سوريا، ودور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلاد.

وخصص البرنامج كذلك محورا خاصا ببناء القدرات المؤسسية والدفاعية للمنظمات السورية من خلال ورش عمل حول مهارات توثيق الانتهاكات والأداء الإعلامي للمنظمات والتخطيط الاستراتيجي، ومهارات إدارة المنظمات غير الحكومية، ومهارات التشبيك والعمل الجماعي، واستثمار آليات عمل لجان الأمم المتحدة وبشكل خاص من خلال إعداد التقارير الموازية للتقارير المقدمة من الحكومات، حيث عرضت تجارب المنظمات المصرية في هذا المجال، كما عرضت أيضا بعض التجارب المصرية في مجال مراقبة الانتخابات ومراقبة الأداء الإعلامي خلالها.

وقد أتاحت الدورة الفرصة لأول مرة لاجتماع هذا العدد من المنظمات السورية معا، وهو ما عزز التطلعات للتنسيق فيما بينها؛ حيث شكل المشاركون في اليوم الختامي لجنة للتنسيق، يفترض أن تبدأ في عقد اجتماعات منتظمة في دمشق لتعزيز فرص العمل المشترك بين المنظمات السورية.

شارك في فعاليات الدورة عدد من المفكرين والكتاب السوريين في مقدمتهم د. الطيب تيزيني، د. رضوان زيادة، فايز سارة، إلى جانب أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، فضلا عن عدد من المحاضرين والمدربين المصريين.

وعلى هامش أعمال الورشة التدريبية نظم مركز القاهرة ندوتين مفتوحتين، الأولى في الثالث والعشرين من نوفمبر بعنوان "إعلان دمشق" .هل هو بوابة التغيير في سوريا"، والثانية في التاسع والعشرين من نوفمبر بعنوان "المثقفون والإصلاح في العالم العربي"، وذلك بمشاركة عدد من المفكرين والكتاب السوريين والمصريين.

افتتاح الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل

أبرز مؤشرات تدهور وضعية حقوق الإنسان على مائدة "منتدى المستقبل"

عرض بهي الدين حسن رئيس وفد منظمات حقوق الإنسان إلى اجتماع "منتدى المستقبل" تقييما لوضعية حقوق الإنسان والإصلاح في العالم العربي، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في اجتماع المنتدى في ١٢ نوفمبر الماضي، تناول فيه أبرز المؤشرات الإيجابية والسلبية" لوضعية حقوق الإنسان في العالم العربي.

المؤشرات الإيجابية

١- جاء مشروع القانون الجديد للأحزاب السياسية بالمغرب متقدما للغاية، ولكن في المقابل جاءت التعديلات التشريعية على قانون الأحزاب في مصر خطوة للوراء.

٢- جرى التسامح الأمني مع عدد من المظاهرات الاحتجاجية في المغرب ومصر، ولكن البعض الآخر في مصر تعرض لأشكال من القسوة والعنف، فيما قوضت مظاهرات سلمية بالقمع مما أدى إلى مقتل العشرات.

٣- الانتخابات النيابية في لبنان والعراق وفلسطين والرئاسية في مصر.

٤- الإفراج عن قيادات الإصلاحيين في السعودية، وعدد من المعتقلين الإسلاميين في مصر.

٥- ارتفاع سقف التسامح مع النقد السياسي في الصحافة المستقلة الجديدة في مصر، ولكن في المقابل تعرض الصحفيون لاعتداءات بدنية غير مسبوقة.

٦- تفعيل اتفاقية مشاكوس في السودان برعاية المجتمع الدولي، وانفتاح النظام السياسي أمام مشاركة المعارضة في الشمال والجنوب، وتوسيع الهامش المتاح أمام منظمات المجتمع المدني والصحافة، ولكن مع استمرار نزيف الدم في دارفور.

٧- فتح آفاق جديدة للعدالة الجنائية في المنطقة (نموذج التحقيق في اغتيال الرئيس اللبناني الراحل رفيق الحريري، محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، محاكمة مجرمو الإبادة في دارفور).

أما أبرز مؤشرات استمرار التدهور وتفاقمه، فقد تمثلت في:

١- استمرار مسلسل الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان بكل الوسائل السياسية والإعلامية والقانونية والثقافية والأمنية الإدارية والبدنية. ففي تونس منعت السلطات انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين للرابطة التونسية لحقوق الإنسان واجتماعات فروعها في المدن، وتجميد أموالها وأموال المعهد العربي لحقوق الإنسان في البنوك، واتهام قادة المجتمع المدني الذين نظموا إضرابا احتجاجيا عن الطعام بالخيانة. وهو نفس المنهج الذي لجأت إليه السلطات في سوريا ردا على إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الذي أصدره الشهر الماضي عدد من الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني، ومنع اجتماعات ومؤتمرات صحفية للمعارضة ومنظمات حقوق الإنسان، فضلا عن اعتقال رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان محمد رعدون، بخلاف الليبرالي كمال اللبواني فور عودته من خارج البلاد منذ أيام، وإغلاق منتدى الأتاسي واعتقال مجلس إدارته. وما زال مركز البحرين لحقوق الإنسان مغلقا، وهو أبرز منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، فضلا عن اعتقال مدافعين عن حقوق الإنسان في مظاهرات احتجاجية، وسحب الترخيص القانوني عن عدد من منظمات حقوق الإنسان في المنطقة.

٢- استمرار ممارسة التعذيب كسياسة منهجية وروتينية في مراكز الاعتقال في عدد من الدول.

٣- تدهور وضعية السجون، بحيث صار عددا منها لا يصلح للحياة الآدمية.

٤- افتقار الانتخابات العامة -التي جرت في أغلب البلدان- لمعايير النزاهة والحرية والشفافية، وانعكاس ذلك على عدم تمثيل المجالس التشريعية لشعوب المنطقة.

٥- استمرار القيود على حرية الصحافة والاعتداء على الصحفيين، بما في ذلك تعرضهم للسجن، وفقا لمحاكمات أو تشريعات غير عادلة، واعتقال مديرين للمنتديات الإلكترونية.

٦- استمرار معاناة الشعبين الفلسطيني والعراقي على كافة المستويات، رغم الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ورغم بدء عملية سياسية في العراق والجهود الطيبة للجامعة العربية في هذا المجال.

وقال بهي إن ما أشار إليه بشكل تلغرافي من حقائق، موثق بالتقارير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله أن يجرى الحوار مع المسئولين داخل البلدان العربية أيضا، وليس فقط في مناسبة الانعقاد السنوي لمنتدى المستقبل. وأكمل أن المنتدى لم يسهم في التطورات الإيجابية، ولم يستطع أن يضع حدا للتدهور، نظرا لعدم وجود أية آلية متابعة والاقتصار على اجتماع سنوي فقط.

وأشار في ختام كلمته إلى أن العقبتين المركزيتين التي تواجهان بدء عملية الإصلاح وحقوق الإنسان، هما:

١- افتقار أغلبية دول المنطقة للإرادة السياسية للشروع في الإصلاح.

٢- معاناة المجتمع المدني من قيود مكبلة هائلة تشريعية وإدارية وأمنية، وهو أشبه بالسجين المطلوب منه أن يحرر نفسه والآخرين(!)، بل وأن يحاور سجانه(!)، ولذلك فإن الأولوية يجب أن تمنح لقضية تحرير المجتمع المدني باعتبارها مسألة مركزية في أية عملية إصلاح جادة.

ختام الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل

الحكومات العربية تتعمد إفشال منتدى المستقبل

سلطات البحرين تتدخل في اختيار وفود المجتمع المدني!

الدور المصري يحول دون صدور الوثيقة الختامية

اجتمعت منظمات وفعاليات المجتمع المدني في الشرق الأوسط الموسع في ملتقى حقوق الإنسان التحضيري لمنتدى المستقبل يومي ٧و٨ نوفمبر ٢٠٠٥ في الدوحة، الذي شاركت في تنظيمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (قطر) ومنظمة انترايت (بريطانيا)، بهدف بلورة رؤية مشتركة لهذه المنظمات تطرح على الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل بالمنامة يومي ١١، ١٢ نوفمبر، وهو الاجتماع الذي يشارك فيه ممثلو حكومات الدول الثمانية الكبرى إلى جانب حكومات المنطقة ووفود المجتمع المدني.

وقد توصل اجتماع الدوحة إلى عدد من التوصيات التي تتعلق بتعزيز دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح على الصعيد التشريعي، وعدة آليات لتحقيق أهدافها.

ففيما يتعلق بالتشريعات؛ طالب المشاركون والمشاركات بما يلي:

١- إزالة كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية على إنشاء ونشاط منظمات المجتمع المدني، وإعادة موائمة التشريعيات ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية بما في ذلك تلك المتصلة بتلقي التمويل من المصادر الوطنية والدولية.

٢- إزالة كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية على إنشاء وإدارة الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام والاتصال وحريات تدفق المعلومات والرأي والتعبير والمعتقد والتجمع والاجتماع بأي وسيلة من الوسائل، وإعادة موائمة التشريعات ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية.

٣- إنهاء حالة الطوارئ حيثما تكون سارية، وإلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية.

وفيما يتعلق بالآليات فقد أوصى المشاركون والمشاركات بما يلي:

١) إنشاء شبكة منتدى المستقبل لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة لتمثلها في المنتدى، وتقوم بمتابعة ورصد مدى التقدم في عملية الإصلاح، وتجاوب الحكومات مع توصيات المجتمع المدني.

٢) تعزيز حملات التوعية للرأي العام بقضايا وأولويات حقوق الإنسان والإصلاح، وتشكيل جماعات ضغط برلمانية من أجل تعديل التشريعات ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية.

٣) إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية وتعزيز دور ما هو قائم منها.

وأكد المشاركون والمشاركات في الملتقى على أن تحقيق أهداف عملية الإصلاح في المنطقة يصعب تصورها بدون توفير مقومات بيئة سلام وأمن في المنطقة، الأمر الذي يتطلب اضطلاع الدول الثمانية بمسئولياتهم في العمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وإعلان جدول زمني لسحب القوات الأجنبية من العراق.

استنكار

وعبر المشاركون والمشاركات من غضبهم واستنكارهم إزاء اعتراض حكومة البحرين على مشاركة المناضل عبد الهادي الخواجة الذي يعد من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي ومدير مركز البحرين لحقوق الإنسان، من المشاركة في اجتماعات منتدى المستقبل! وعبروا عن اندهاشهم من أن تقدم حكومة البحرين على ذلك الاعتداء على حقوق الإنسان وحق منظمات المجتمع المدني في اختيار من يمثلها، وذلك في اجتماع يضع على رأس جدول أعماله قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان! وأكد البيان الختامي أن منظمات المجتمع المدني لا تقبل أن يضع أي طرف كان فيتو على من يمثلها، وتعتبر أن تواطؤ دول أخرى في ذلك، يدمر ما تبقى من مصداقية لمنتدى المستقبل.

وقد أصر المشاركون على إدراج اسم عبد الهادي الخواجة ضمن الوفد الذي سيمثلهم في اجتماعات منتدى المستقبل بالبحرين، والذي تقرر أن يرأسه بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وضم الوفد أعضاء من مصر وسوريا واليمن وأفغانستان والسودان.

غير أنه من المؤسف أن السلطات البحرينية أصرت على منع عبد الهادي الخواجة من المشاركة في منتدى المستقبل وظل مقعده شاغرا، الأمر الذي كان محل استهجان من قبل وفود المجتمع المدني الذين أصروا على طرح قضيته خلال اجتماعات منتدى المستقبل.

وقد عبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن استهجانه لموقف السلطات البحرينية. كما أعرب عن قلقه إزاء دور الحكومات في اختيار العديد من ممثلي المجتمع المدني في الورش التحضيرية لمنتدى المستقبل، الأمر الذي يلقي بظلال الشك حول مصداقية الحوار بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني ضمن إطار منتدى المستقبل.

وأعرب مركز البحرين كذلك عن تثمينه عاليا التحرك والدعم الذي قدمه عديد من المنظمات والناشطين المشاركين في أعمال المنتدى، والموقف الشجاع الذي قام به رئيس الوفد وأعضاء مجموعة حقوق الإنسان أثناء اجتماعات المنتدى رغما عن المضايقات والتهديدات التي تعرضوا إليها.

فيتو للحكومات

جدير بالذكر أن اجتماعات منتدى المستقبل قد شهدت إلى جانب أزمة منع الخواجة مساعي حكومية عربية تكشف عن رغبة عميقة في عرقلة عمليات الإصلاح السياسي بالمنطقة. وقد أكد بهي الدين حسن في تصريحات صحيفة في هذا السياق أن الحكومات العربية لا يتوافر لديها إرادة حقيقية للإصلاح السياسي، مشيرا في ذلك إلى أن الحكومات وافقت على تأسيس صندوق المستقبل المخصص لدعم الإصلاح الاقتصادي، لكنها عمدت إلى إفشال مشروع مؤسسة المستقبل التي كان يفترض أن تقدم دعما لعمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة.

وأشار بهي في هذا السياق إلى ما برز خلال الاجتماعات من نزوع الحكومات العربية إلى إعاقة الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما تجلى بصورة واضحة في تدخل عدد من الوفود العربية الرسمية بقيادة مصر لقطع الطريق على شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا الإصلاح، حيث طالب الوفد المصري وعدد من ممثلي الحكومات العربية بحصر مجالات التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وكذا الدعم المالي الذي يقدم لهذه المنظمات، لتقتصر فقط على المنظمات المسجلة قانونا في دولها، وهو ما اعتبر معه بهي أن الرضوخ لهذا الشرط يعني إعطاء حق الفيتو للحكومات على منظمات المجتمع المدني، في الوقت الذي تعاني فيه هذه المنظمات من قيود تشريعية هائلة تحول دون تأسيسها في العديد من البلدان العربية، أو تجعل من السهل إغلاقها بعد التصريح لها بممارسة النشاط مثلما حدث مع مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي أصرت الحكومة البحرينية على رفض شراكته في اجتماع منتدى المستقبل مستندة في ذلك إلى أن المركز لا يعد في الوقت الحالي من المنظمات المرخص لها قانونا بعد أن قررت إغلاقه قبل نحو عام.

وأكد بهي أن موقف الحكومات العربية والمصرية على وجه الخصوص من منظمات المجتمع المدني، وكذا تحفظها على إنشاء مؤسسة المستقبل قد حال عمليا دون صدور الإعلان الختامي للمنتدى، حيث تحفظ الوفد المصري بشكل خاص على صدور أية وثيقة عن الاجتماع ترد فيها أية إشارات تنطوي على موافقة -أو حتى ترحيب- دول مجموعة الثماني والشرق الأوسط الموسع بإنشاء مؤسسة المستقبل.

ورشة تدريبية حول إعداد البيانات وتقارير لظل

أسند مشروع القانون الدولي لحقوق الإنسان بالجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى عصام الدين محمد حسن رئيس تحرير سواسية مهمة إعداد وإدارة برنامج ورشة تدريبية حول تحرير البيانات الصحفية وإعداد تقارير الرصد وتقارير الظل التي تقدم للأمم المتحدة.

التحق بأعمال الورشة التدريبية التي عقدت في الفترة من ٢٧- ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥، خمسة عشر متدربا من المشتغلين بمنظمات حقوق الإنسان والباحثين المهتمين بالعمل في هذا المجال.

تناول البرنامج التدريبي الأهداف التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها عبر وسائل الإصدار المتنوعة، والأسس التي ينبغي الانتباه إليها في صياغة مواقف منظمات حقوق الإنسان وبياناتها الصحفية، ونماذج تطبيقية في صياغة البيانات. كما شمل البرنامج التدريبي معالجة التقارير النوعية، وتقارير النشاط، وكيفية إعداد التقارير الموازية للرد على تقارير الحكومة أمام الأمم المتحدة في إطار الالتزام بالقواعد التوجيهية التي وضعتها لجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على التقارير المتعلقة بالوفاء بأحكام العهدين الدوليين للحقوق المدنية السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.

في الذكرى السابعة والخمسين لصدور الإعلان العالمي

الجمعية المغربية تدعو لدستور ديمقراطي وقطيعة كاملة مع ظاهرة الإفلات من العقاب

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتضافر الجهود من أجل بناء نظام ديمقراطي يضمن حق الشعب المغربي في تقرير مصيره على المستويات كافة ؛ بما يتطلبه ذلك من إقرار دستور ديمقراطي ينسجم في مضمونه مع مبادئ وقيم ومعايير حقوق الإنسان ويقر بمبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية وينطلق من أن الشعب أساس ومصدر كل السلطات ، ويقوم على أساس الفصل بين السلطات والفصل بين الدين والدولة .

جاء ذلك في إطار احتفالات الجمعية باليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار "من أجل دستور ديمقراطي مغربي بدون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" .

وأكدت الجمعية المغربية على إعمال مبدأ الملاءمة عبر إلغاء القوانين والمقتضيات القانونية المناهضة لحقوق الإنسان وفي مقدمتها قانون مكافحة الإرهاب ، واحترام سيادة القانون في الممارسة على جميع المستويات ونهج أسلوب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب لمنتهكي حقوق الإنسان أيا كانت مواقعهم ومبرراتهم ، وذلك من أجل إحراز قطيعة فعلية مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

كما أكدت الجمعية على ضرورة إحداث قطيعة مع سياسة التقييم على أوضاع حقوق الإنسان ، سواء في الإعلام الرسمي أو على مستوى المؤسسات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان ، ودعت في هذا الصدد على وجه الخصوص إلى :

أ- وضع إطار قانوني جديد للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بما يكفل تحوله إلى مؤسسة ديمقراطية ، حيث يكون تكوينها وآليات علمها ،مستقلة عن السلطة ومؤهلة للمساهمة الفعالة في حماية حقوق الإنسان .

ب- مراجعة الإطار القانوني ديوان المظالم الذي لا يزال بعيدا عن أن يجسد دور مؤسسة الوسيط (لامبو رسمان) الذي طالبت به الحركة الحقوقية .

وعلى الرغم من تثمين الجمعية للنتائج الجزئية المتحققة من تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالقمع السياسي ، إلا أنها ربطت محدودية الإنجاز بتفتيت البحث في المسئوليات الفردية والمؤسساتية عن الانتهاكات الجسيمة ، وعدم شمول علم الهيئة بمجمل هذه الانتهاكات .

وقد طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في هذا الصدد بما يلي :

- كشف مصير جميع المختطفين وإطلاق سراح من بقي منهم على قيد الحياة وتسليم رفات المتوفين منهم .
- اعتراف الدولة رسميا بمسئولياتها عن الانتهاكات الجسيمة مع تقديم اعتذار رسمي بشأنها .
- رد الاعتبار للضحايا بما في ذلك جبر الضرر والتعويض المادي والمعنوي العادل .
- القيام بالإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية للحيلولة دون تكرار الانتهاكات الجسيمة .

ودعت الجمعية المغربية كذلك إلى الطي النهائي لملف الاعتقال السياسي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاعهم بصورة عادلة وإصدار عفو عام تشريعي لإلغاء جميع الأحكام والمتابعات المرتبطة بملف القمع السياسي والاجتماعي التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال ، ووضع حد للتعذيب والعنف الممارس من قبل أجهزة الأمن وكشف الحقيقة من كل حالات الوفاة التي وقعت في مراكز الاحتجاز والسجون ومتابعة المسئولين عنها قضائيا .

كما طالبت الجمعية بوضع حد لسياسة الخطوط الحمراء المضادة لحرية الرأي والتعبير والعقيدة والتي تفضي إلى إشهار سيف المس بالمقدسات في وجه عدد من الممارسين لحقهم في هذا المجال . كما شددت على ضرورة رفع العراقيل القانونية أمام ممارسة الحق في التنظيم والنشاط السياسي والجهوي ، ورفع القيود القانونية والعملية أمام ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة بدءا بإلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة ونهج سياسة إعلامية ديمقراطية مع تسخير وسائل الإعلام الرسمية لخدمة حقوق الإنسان وضمان حق الاختلاف والتعبير الحر للأشخاص والتنظيمات وجميع فعاليات المجتمع المدني ، ووقف الملاحقات التعسفية للصحفيين ، ووضع حد للتمييز من قبل الدولة في التوزيع الانتقائي كحصص الدعم المالي للصحف الحزبية .

وأكدت الجمعية كذلك على ضرورة إعمال شعار عدم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية التي تنطوي على تبديد أو نهب الأموال العامة وتهريب الأموال للخارج وجرائم الفساد والرشوة ، والتي لا تزال تشكل سببا رئيسا في حرمان المواطنين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، وشددت الجمعية على ضرورة إعطاء الأولية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لاحترام الحق الإنساني والدستوري في العمل بالنسبة لجميع المواطنين ، واحترام حقوق العمال كمكون أساسي لحقوق الإنسان بما يقتضيه ذلك من ضرورة مواءمة تشريعات العمل مع القانون الدولي وبشكل خاص فيما يتعلق بالحريات والحقوق النقابية وضمان حق الإضراب .

وأكدت الجمعية المغربية أيضا على ضرورة أن تتحمل الدولة مسئولياتها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بإيلاء الأهمية القصوى للتربية على حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والقضاء . ودعت إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعمال المساواة الفعلية بين النساء والرجال وبشكل خاص ما يتصل بتغيير الأنماط الثقافية المكرسة للتمييز بين الجنسين ، وتوفير الحماية التشريعية والعملية للمرأة من العنف ، ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد النساء ومجابهة مختلف صنوف العنف الموجه ضد النساء .

محاكمة عسكرية للناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا

في خطوة بالغة الدلالة تكشف زيف نوايا السلطات السورية تجاه الصلاح ، ألقت أجهزة الأمن القبض على المحامي البارز حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي ، الذي يشكل كتلة المعارضة الرئيسية في سوريا ، والذي أسهم بدور مهم في رعاية وتبني إعلان دمشق ، الداعي إلى إصلاحات ديمقراطية شاملة في سوريا .

ووفقا لما أعلنته المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا فقد تقررت إحالة حسن عبد العظيم إلى المحكمة العسكرية التي تحددت أولى جلساتها في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ . وذكرت المنظمة أن هذا التطور جاء لاحقا لاعتقال المواطن حسن زينو لحيازته مجلة "الموقف الديمقراطي" ، الصادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي . وأكدت المنظمة أن سلوك السلطات السورية يتنافى مع ادعاءاتها بالإصلاح وتعميق الوحدة الوطنية لمواجه الضغوط الخارجية على سوريا ، فضلا على أنه يتنافى مع حرية التعبير المفترض أن الدستور السوري يكفلها .

الإصلاح بين الداخل والخارج

منذ تراجع المد القومي -بفعل التآمر من داخل الأمة وخارجها وأخطاء الممارسة- والشعوب العربية في خلاف مع أنظمتها حول التعامل مع القوى الخارجية المتآمرة على مصير الأمة ومصالحها .

د. محمد عبد الملك المتوكل
منكر وحقوقي يمني بارز

وقد تعرضت القوى القومية والوطنية للتعذيب والتنكيل كنتيجة لموقفها الرافض لانصياع الأنظمة لقوى العدوان ودول الهيمنة .. في وقت كان فيه عدد من الأنظمة العربية تفتح صدرها وأرضها لشريك الصهيونية في العدوان والتآمر على الأمة .. والأدهى من كل ذلك أن الأنظمة انصاعت لمشوراته .. حين قال لها الوحدة العربية شر مستطير هتفت الأنظمة بسقوطها ، وقال لها القطرية هي طريق التقدم والحفاظ على السلطة والتسلط فعضت على قطريتها بالنواجذ .

وحين قال لها فلسطين ليست المشكلة .. السوفييت وأفغانستان هما الطامة الكبرى .. جندت . وأنفقت . وحاربت وأخلت بسنة الله في التدافع .. وقال لها : السلام بديلاً عن الحرب والأرض مقابل السلام .. رفعت الراية البيضاء ودخلت خيمة السلام لتجد نفسها أمام عدو يسخر منها ويمتهن كرامتها فلا أرض عادت ولا سلام تحقق ، ولا كرامة صينت . قال لها : أمريكا والتسعة والتسعين ورقة .. وحين ارتمت اكتشفت أن واشنطن وتل أبيب في مربع واحد تحت لوحة كتب عليها «اظفروا من الغنيمة بالإياب .. السلام للسلام أو الموت الزؤام» .

بأموال أمتنا وبدماء أبنائها سقط السوفيت واختل ميزان التدافع الدولي وتربع القطب الأوحد على كرسيه وهدمت صوامع وبيع وفسدت الأرض مصداقاً لقول الله تعالى ووعده وإذا مجاهدو الأمس- في نظر القطب الأوحد- إرهابيو اليوم ، وشركاء الكفاح محاور للشر .

وحسب العادة لم تقصر الأنظمة العربية فأعلنت الحرب -أيضا- على الإرهاب ، وفتحت السجون لمواطنيها وأطلقت للموت العنان . ومن احتضنتهم بالأمس في وداع مجاهدين أبطال استقبلتهم بالقيود والأغلال . وفتحت أرضها للمخابرات الدولية وجوها للأباتشي لمطاردة أبنائها مجاهدي الأمس وإرهابيي اليوم .. كل ذلك إرضاء لمن يعتبرونه الحامي من غوائل الزمن وكوارث الشعوب .. ولمزيد من الإرضاء افتعلت بعض الأنظمة معارك وهمية وقدمت ضحايا لا ناقة لهم ولا جمل ولكن لتؤكد الأنظمة شراكتها وإخلاصها في الحرب على الارهاب .. ومن ناحية أخرى تتخلص من معارضيها تحت شعار الإرهاب وتهرب من مستحقات الإصلاح والحكم الرشيد .

المفاجأة غير السارة لهذه الأنظمة أن حاميها -المفترض- ما كاد يستوي على عرش بغداد وقمة -تورا بورا- حتى أعلن أن شهر العسل مع أنظمة الاستبداد قد انتهى . فهي أنظمة فاشلة تشكل عليه عبئا ومصلحته اليوم تتطلب الاستقرار في المنطقة ولا استقرار في ظل الاستبداد ، وتتطلب مصلحته تشجيع الاستثمار وتوسيع الأسواق وتحسين دخل المستهلكين وذلك مستحيل في ظل الفساد وغياب سيادة القانون وانعدام الشفافية والمحاسبة والقضاء العادل والمستقل . وتحقيق ذلك مستحيل في ظل نظام سياسي مخلول لا يرتكز على الفصل بين السلطات والمشاركة الشعبية الفعالة . الإرهاب ينمو وتتسع دائرته في ظل الظلم والفقر وغياب الحريات . وكذلك الحال مع تدفق الهجرات . وذلك -في رأي دول الهيمنة- ليس في مصلحتها .. ويمكن التغلب على تلك الظواهر في ظل الحكم الرشيد .

هكذا تناقضت مصالح الحامي مع مصالح المحمي فرفع الأول شعار "يا شعوب العالم أسقطوا الاستبداد وحاربوا الفساد" .. وهنا تغيرت الأحوال وتبدلت الأقوال واعتبر كل من رفع شعار الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد والظلم خائناً وعميلاً للقوى الخارجية ، ويخدم أهداف الكفار والملحدين ويستعين بهم على عباده المخلصين .

سبحان الله حين كان أعداء الأمة يمزقون أوصالها ، وينصرون أعداءها ، ويتآمرون على مستقبلها ومصيرها كانوا أصدقاء تفتح لهم القصور ، وتصدح لهم الموسيقى ، وتفرش لهم السجاجيد الحمراء ، ويطوقون بالورود ، ويستقبلون بالزغاريد . ويزاح عن طريقهم كل مشكك في مصداقيتهم . بل ويدفن تحت الأنقاض كل من دعا عليهم بالهلاك . أما وقد رفعوا شعار الإصلاح ولامست دعوتهم أو تقاطعت في بعض جوانبها مع دعوة الشعوب المقهورة فإنها دول مشكوك في مراميها ومن يدعو للإصلاح ليس إلا طابوراً خامساً لها .

أما كان الأجدر بحكامنا أن يتنازلوا لشعوبهم بدلاً من التنازل لأعداء أمتهم .

شعوبهم كانت ولا تزال هي الأحق بتنازلهم ، وهي الأحنى عليهم والأرفق بهم من أعدائهم لماذا لا يعود الجميع سلطة ومعارضة حكاماً وشعوباً إلى كلمة سواء فالشعوب لا تطلب سوى العدل والحرية والمساواة وسيادة القانون والقضاء على الفساد .. الشعوب لا تهتم كثيراً بمن يحكم .. لكن ما يهمها هو كيف يحكم .. ليكن الحكام وأولادهم وأحفادهم هم سكان القصور الملكية والجمهوريات الأبدية ولهم تصدح الموسيقى وتفرش السجاجيد على أن يتركوا للناس إدارة شئونهم واختيار من يدير أمورهم وحق محاسبتهم واستبدالهم عند فشلهم دعوا للناس القضاء المستقل . والبرلمان المنتخب بحرية ونزاهة . وحق تنظيم شئونهم المحلية وللحكام السلام في المحافل والاستعراضات ، ومقابلة الملوك والرؤساء ، واستقبال كبار الوفود والسفراء وباسمهم تمهر القوانين والقرارات الملكية والجمهورية . وحينها ليس هناك قوة خارجية تستطيع الضغط عليهم أو ابتزازهم أو تهديدهم بإثارة غضب شعوبهم .. بل العكس ستكون الشعوب هي الحامية .

ها هن ملكات وملوك أوروبا ينعمون بالراحة وخلو البال واحترام الشعوب وها هو رئيس الهند وحتى رئيس العدو الصهيوني ينامون خاليي البال .. لترحموا أنفسكم من الشقاء وترحموا أولادكم من العواقب .. والأهم والأعظم يوم تقفون بين يدي الله .

إن الإيمان بالله ، والثقة بالشعب ، والعدل في الحكم هو الذي يحميكم أما القوى الخارجية لو دامت لشاه إيران وسوهارتو أندونيسيا ، لدامت لكم .

من الذي يسيء إلى الإسلام والمسلمين ؟ محكمة سعودية تقضي بفقء عين مواطن هندي

أصدرت محكمة الدمام الشرعية بالمملكة السعودية حكما قضائيا بفقء العين اليمنى لعامل مهاجر هندي للقصاص منه ، استنادا إلى أن العامل الهندي تسبب في إصابة مواطن سودي في عينه أثناء مشاجرة وقعت بينهما قبل أكثر من عامين .

يعد هذا الحكم هو الثالث من نوعه في المملكة التي لا تزال تعتمد عقوبات تشويه الجسد وقطع الأطراف والجلد كعقوبات قضائية باعتبارها "عقوبات شرعية" .

وقد استنكرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" صدور مثل هذه الأحكام باعتبارها تشكل أحد ممارسات التعذيب المرتكبة في المملكة باسم العدالة ، ودعت العاهل السعودي لاتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون تنفيذ هذه العقوبة ، ولوضع حد لفرض العقوبات البدنية التي تمارس بالمخالفة لالتزامات المملكة السعودية بمقتضى القانون الدولي وبمقتضى انضمام المملكة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة .